



جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

الموضوع :

فعالية الرقابة الجبائية الداخلية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: محاسبة و تدقيق

إشراف الأستاذ:

حمزة جيلالي تومي

إعداد الطالبتين:

. بختاوي فتيحة

. فلاح نجاة

لجنة المناقشة

أستاذ محاضر ب : نبيل قبليرئيسا

أستاذ محاضر ب : حمزة جيلالي تومي.....مشرفا

أستاذ محاضر أ: إبراهيم الشيخ تهاميممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

الموضوع :

فعالية الرقابة الجبائية الداخلية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
دراسة حالة بمدينة الضرائب لولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: محاسبة و تدقيق

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبتين:

. بختاوي فتيحة

. فلاح نجاة

حمزة جبالي تومي

لجنة المناقشة

أستاذ محاضر ب : نبيل قبلي رئيسا

أستاذ محاضر ب : حمزة جبالي تومي مشرفا

أستاذ محاضر أ: إبراهيم الشيخ تهامي ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

بسم الله لرحمن الرحيم

صلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى اله وصحبه أجمعين .

الحمد لله الذي وفقنا لتتميم هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضلته تعالى مهداة إلى:

- إلى اعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عوناً وسنداً لي ، وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة .

- إلى من ساندني وخطى معي خطواتي ، ويسر لي في الصعاب ، إلى زوجي ،ومكان ليحدث لولا تشجيعه المستمر لي .

- إلى إخوتي سعيد ومحمد وأخواتي الكريمات و الكتاكيت أبناءهم نهى و إلياس وريتال و إلى أزواج أخواتي لخضر وعلي .

- إلى كل صديقاتي خاصة رفيقات المشوار: أميرة، فضيلة، فتيحة، ابتسام وسعاد وكل عائلتي الكريمة - إلى أختي ورفيقتي في البحث نجاتة فلاح.

- إلى أستاذنا وأهل الفضل حمزة جيلالي تومي الذي كان معنا خطوة بخطوة في هذا المشوار .

- إلى جميع دفعة 2022 جامعة خميس مليانة وخاصة قسم ملية ومحاسبة .

- إلى كل من كان لهم اثر على حياتي والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي .

الحمد لله الذي أعطى وفضلته وصلت إلى المبتغى.

وشكر الله كثير على وصولي وتوفيقى إلى هذه اللحظة التي انتظرتها طوال حياتي.

اهدي هذا العمل إلى من رحلو على دنيانا في صمت من غير داع أمي وجدتي رحمهما الله .

وكذلك اهدي هذا التخرج إلى اعز الناس على قلبي وبأسف الأمل وزراع الثقة بعد تعثرات في مسيرتي الدراسية

والذي تعب من اجل إسعادنا أبي الغالي طال الله عمره

. إلى كل أخواني وأخواتي كل باسمه ومقامه عبدا لقادر . يحي . فتيحة وردية . عزيزة فوزية . حليلة . راضية

. إلى أمي الثنية وبناتها :سوسوه . لينده سجاد

. إلى البراعم والكتاكيت أبناء أخي وأخواتي

. إلى كل صديقاتي الذين طالما أمضيت أيام لتعوض خاصة من معي في هذه الدراسة بختاوي فتيحة

. إلى الأستاذ المشرف اللذي رافقنا من الأول للأخير.

. إلى كل من عملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي .

كلمة شكر

إن الحمد لله وحده، نحمده ونشكره وبه نستعين على قضاء كل حوائجنا، ومن هذه الدراسة :

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل : حمزة جيلالي تومي على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه لنا من توجيهات وملاحظات أفادتنا في انجاز هذا العمل ، ولأعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه، على الوقت والجهد الذي خصصوه لمطالعة هذا العمل خدمة للبحث العلمي ، كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة عمال وموظفي مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى ، وعلى رأسهم حميد علياوي ، وبلقاسم بن رنجة و مراد بوسته على كل ما قدموه لنا من معلومات و توضيحات ساعدتنا في إخراج هذه الدراسة. وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل، وإلى كافة الأساتذة والطلبة، وجميع الأصدقاء والزملاء..

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بكل أنواعه باستعمال مختلف الأساليب القانونية التي يمنحها المشرع الضريبي للإدارة الجبائية والمحافظة على الأموال العمومية من السرقة والنهب، لذلك فإن تحسين حصيلة إيرادات الجباية العادية يتوقف على تحديد ومتابعة ومراقبة ومتابعة دافعي الضرائب ونشاطاتهم من خلال التحكم في الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي حتى يكون له أثر ايجابي على إيرادات الجباية العادية، ولعل أبرز ما توصلت إليه الدراسة والتي تم إسقاطها على تحقيق ملف جبائي لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى وهو أن المبالغ المتهرب منها الجد ضخمة قادرة على إنعاش خزينة الدولة من خلال دمج مختلف الحقوق والغرامات إلى وعاء الضريبة.

الكلمات المفتاحية : رقابة الجبائية ، تهرب ضريبي.

Abstract:

This study aimed to clarify the extent of the contribution of tax control in reducing the phenomenon of tax evasion of all kinds by using the various legal methods granted by the tax legislator to the tax administration and preserving public funds from theft and plunder. Therefore, improving the revenue of regular collection depends on identifying, following up, monitoring and following up the taxpayer And their activities by controlling the tax base and combating tax evasion in order for it to have a positive impact on the regular collection revenues, Perhaps the most prominent finding of the study, which was dropped on the investigation of a tax file for the Tax Directorate of the State of Tissemsilt, is that the sums evaded are very large and able to revive the state treasury by merging the various rights and fines into the tax base

Key words: tax evasion ;tax control .

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ، ب، ج، د	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي
5	تمهيد
6	المبحث الأول: عموميات حول الرقابة الجبائية
6	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها
8	المطلب الثاني: مظاهر وأشكال الرقابة الجبائية
11	المطلب الثالث: آليات الرقابة الجبائية الداخلية وصعوبات تطبيقها
14	المبحث الثاني: الإطار العام للتهرب الضريبي

14	المطلب الأول :مفهوم وأنواع وأشكال التهرب الضريبي
19	المطلب الثاني : أسباب وطرق التهرب الضريبي
23	المطلب الثالث :أثار التهرب الضريبي وأساليب مكافحته
30	المبحث الثالث:الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت الموضوع
30	المطلب الأول : عرض الدراسات المحلية التي تناولت الموضوع
32	المطلب الثاني :عرض الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع
33	المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة والقيمة المضافة
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني :الاطار التطبيقي والميداني لدراسة الرقابة الجبائية كأداة في محاربة التهرب الضريبي
38	تمهيد
39	المبحث الأول :تقديم عام لمديرية الضرائب عين الدفلى
39	المطلب الأول :تعريف ونشأة المديرية لولاية عين الدفلى
40	المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بولاية عين الدفلى
45	المطلب الثالث: مهام مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى
52	المبحث الثاني :إجراءات الرقابة الجبائية المتبعة في المديرية

52	المطلب الأول :الإجراءات الأولية للرقابة (الإشعار بالرقابة ،التعريف بالمؤسسة)
52	المطلب الثاني:تحديد أنواع الضرائب والرسوم الخاصة بالمكلف بالضريبة
53	المطلب الثالث : إجراءات عملية التحقيق
55	المبحث الثالث :اثر الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي
55	المطلب الأول :اثر لتحقيق في العمليات المحاسبية لاكتشاف التهرب الضريبي
57	المطلب الثاني :اثر التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
57	المطلب الثالث :تقييم نظام الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي
59	خلاصة الفصل
60..	الخاتمة
.63.	قائمة المراجع
67	الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	تعريف ونشأة المديرية لولاية عين الدفلى(بطاقة تعريفية لمديرية الضرائب بعين الدفلى)	1
54	الرسم على القيمة المضافة TVA	2
54	الرسم على النشاط المهني TAP	3
55	الضريبة على أرباح الشركات IBS	4
55	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	5
56	نتائج التحقيق المحاسبي مصلحة المراقبة الجبائي	6
57	نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية	7
57	: تقييم نظام الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي	8

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل
10	أشكال الرقابة الجبائية
44	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب عين الدفلى

قائمة الملاحق :

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
67	محضر المعاينة	01
68	إشعار بالتدقيق المحاسبية	02
69	تذكير بأحكام الضريبة	03
70	أخطار التعديل بعد التدقيق المحاسبي	04
71	إخطار التعديل النهائي بعد التدقيق المحاسبي	05

المقدمة العامة

تسعى كل الدول و على اختلاف توجهاتها و سياستها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي لا يأتي إلا بتحقيق التنمية الشاملة في شتى الميادين ،وذلك عن طريق الاعتماد على سياسة مالية رشيدة.فالجهد الذي تبذله الدولة في إطار هذه التنمية يلزم عليها إيجاد مصادر تمويلية داخلية تتسم بالاستقرار .

إن إلزامية فرض الضريبة وتعددتها يؤدي ببعض المكلفين إلى انتهاج أحد المسلكين التهرب المشروع بتجنب المكلف الخضوع للضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لأحكام والأنظمة الضريبية وكذا التهرب غير المشروع الذي يتمثل بنجاح المكلف في الفلاة من تأدية الضريبة المستحقة عليه عبر ممارسة الغش والتزوير ومخالفة القوانين الضريبية المعتمدة، ولقد انتشرت هذه الظاهرة بصورة كبيرة لتعدد الأسباب فمنها ما هو متعلق بالنظام الضريبي الذي يتسم بغموضه وعدم استقراره، ومنها ما هو متعلق بالإدارة الجبائية لتعدد إجراءاتها بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمكلف، وبالتالي محاولة القضاء عليه ليس بالأمر الهين لذلك تسعى الحكومة جاهدة بكل الطرق الممكنة بالتخفيف من حدة هذه الظاهرة نظرا للأهمية التي تكتسبها الرقابة الجبائية من خلال السعي لمكافحة هذه الظاهرة فقد منح هلا المشرع إطارا قانونيا يتجسد في الحقوق الممنوحة هلا إضافة إلى الأشكال والأجهزة المخولة هلا وبذلك يعتبر التحقيق في المحاسبة والتحقيق المصوب وكذا التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية من أهم الطرق التي تعتمد عليها الرقابة الجبائية، ومن خلال الإحصائيات الخلاصة بنتائج الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها يتم تقييم فعالية الرقابة الجبائية.

والذي يلفت الانتباه في هذا المجال وما لمستته ، طبيعة الأفراد في تمسكهم بحقوقهم والمطالبة بها ،والتلاعب في أداء واجباتهم الجبائية ،مما أدى إلى ظهور خيوط شبكة التهرب الضريبي التي أصبحت تشكل توسع بشكل متزايد ،وبالتالي أصبح يشكل إحدى معوقات التنمية الاقتصادية .

تعتبر الرقابة الجبائية أهم الوسائل في التقليل من نجاعة التهرب الضريبي ،حيث حققت عدة نتائج ايجابية لكونها مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمكلف ، حيث تتمتع بها الإدارة الجبائية استنادا للنصوص التشريعية الجبائية التي تسهر على حماية حقوق وممتلكات المكلف عند أداء صلاحياتها .

إن استفحال الظاهرة استوجب على كل الدول ومنها الجزائر السعي جاهدا إلى مكافحة هذا الوباء بشتى الطرق التشريعية ،نتج عنها إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على المستوى الولائي ، ومختلف المفتشيات الضرائب على المستوى الإقليمي

1. إشكالية الدراسة :

من خلال ما تطرقنا إليه نقترح الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة الرقابة الجبائية بمختلف آلياتها في مكافحة خيوط شبكة التهرب الضريبي ؟

أن سعي الدولة إلى مكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية منى أجل النهوض باقتصادها والتغلب على مشاكلها خاصة ما يتعلق منها بالتنمية ، يطرح عدة تساؤلات منها بالخصوص:

1. ما مدى نجاعة الآليات التي اقراها المشرع في سبل مكافحة التهرب الضريبي؟

2. هل الرقابة الجبائية كافية لوحدها في الحد من التهرب الضريبي؟

3. ما كيف يتم محاربة التهرب الضريبي ؟

2. فرضيات الدراسة :

. إن نجاعة وفعالية الرقابة الجبائية تساهم بشكل كبير في تحديد حجم التهرب الضريبي .

. إن الرقابة الجبائية ليس وسيلة ردعية وفعالة بالقدر الكافي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي

. محاربة التهرب الضريبي يتطلب تضامن بين الإدارة الضريبية و الإدارات العمومية الأخرى .

3. أهمية الدراسة :

إن أهمية هذه الدراسة تتبع من الآثار لسيئة للتهرب الضريبي ، والتي جعلت أموالا طائلة تتداول بكل حرية من دون مراقبة ،وبذلك حرمان الخزينة العمومة من التشبع ،في ظل البحث المتزايد من قبل السلطات المعنية للرفع من الموارد الجبائية ،وبالتالي ضرورة اتخاذ كل السبل العلاج المتاحة لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة ومن هنا تتجلى أهمية الرقابة الجبائية الداخلية كونها من الرسائل الهامة للعلاج .

4. أهداف الدراسة :

1. تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي.

2. تسليط الضوء على الرقابة الجبائية وإبراز الدور الفعال الذي يلعبه في مكافحة التهرب الضريبي .

3 . إبراز الأجهزة القائمة على مكافحة التهرب الضريبي .

5 . حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : شملت لدراسة أربع سنوات محل التحقيق من 2018.2021

الحدود المكانية:تم انجاز هذه الدراسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

فترة التريص :للحصول على المعلومات الضرورية قمنا بالتريص لمدة3اشهر

6 . منهج الدراسة:

انطلاقاً من أن طبيعة البحث ونوعه هي المحدد لنوع المنهج المستخدم في الدراسة فقد اعتمدت معالجاتي لهذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري و دراسة حالة في الجانب التطبيقي

كما سأعتمد على مختلف الإسهامات ذات صلة بالموضوع وهي :

. أدوات مكتبية : من خلال الاعتماد على مختلف المصادر والملاحق والبحوث من اجل الإلمام بالجوانب النظرية

. الدراسة الميدانية :من خلال إجراء بحث ميداني على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

7. أسباب اختيار الموضوع :

أسباب موضوعية :

البحث عن آليات الرقابة الجبائية التي لم تستطع إلى حد الساعة كبح تنامي ظاهرة التهرب الضريبي رغم الجهود المبذولة ومختلف الوسائل المسخرة لمكافحة هذه الآفة .

. نتيجة لتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي ،واتساع آثارها ،أصبحت من أهم انشغالات المشرع حيث أنها تقلص أهمية النظام الضريبي وتهدد وجوده ،لذلك ارتأيت إلى توضيح الأبعاد الحقيقية لهذه الظاهرة وتشخيص أسبابها .

أسباب ذاتية :

.الميول الشخصي للتعرف على التهرب الضريبي وإزالة الغموض عنه .

. حب التطلع لمعرفة خبايا هذه الظاهرة من اجل إثراء معارفي وقدراتي .

8. صعوبات الدراسة :

واجهنا صعوبات خلال فترة قيامنا بإعداد الدراسة العديد من الصعوبات ومن أهمها :

الإجراءات الإدارية وغياب المسؤولين في بداية الأمر نظرا للظروف الخاصة ،حيث كان من الصعب إجراء لتربص التطبيقي في اليوم المبرمج .

قلة المراجع لهذا الموضوع بحيث أن معظم الدراسات السابقة نسخ طبق الأصل لبعضها .

9. هيكل الدراسة :

انطلاقاً من طبيعة الموضوع ولتحقيق الأهداف المنتظرة منه،وللتمكن من عرضه بطريقة منتظمة ومتناسقة ،ولالإلمام بجوانب الموضوع قدر المستطاع ،قسمنا دراستنا غالى فصلين كالآتي :

الفصل الأول: خاص بالجانب النظري للرقبة الجبائية ولتهرب الضريبي متمثل في ماهية الرقابة الجبائية، أهداف مظاهر أشكال واليات والصعوبات ،إلى جانب مفهوم التهرب الضريبي ، أنواعه و أساليبه وطرق معالجته ،أسباب آثار التهرب، مع استعراض مختلف الدراسات لسابقة مع القيمة المضافة.

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل لدراسة حالة على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى حيث أسقطنا الدراسة النظرية على واقع بعض المكلفين،وذلك عن طريق إخضاعها لعملية تحقيق في المحاسبة والتحقق في مجمل الوضعية الجبائية لأربع سنوات سابقة .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والتهرب
الضريبي

تمهيد :

أمام التزايد السريع للظاهرة التهرب الضريبي الذي تولد عنه آثار سلبية على المستوى المالي و الاقتصادي و الذي يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية، أدى بالدولة إلى البحث عن سبل للقضاء على هذه الظاهر لذلك اقتضى الأمر إتباع رقابة جبائية فعّالة باعتبارها وسيلة هامة بيد الإدارة الجبائية تسمح بالتأكد من صحة ونزاهة المداخل و رقم الأعمال المصرح بها من قبل المكلف بالضريبة ، بهدف الكشف عن كل التلاعبات الصادرة عنهم والسعي إلى تحسين المر دودية الجبائية من أجل تنظيم هذه العملية انشأ المشرع الجزائري العديد من الأجهزة تتولى القيام بهذه العملية وتسهر على حسن سيرها و التي بواسطتها تنفذ برنامج التحقيق الجبائي .

وعليه ومن اجل تقديم عرض تفصيل يحول الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث :

المبحث الأول : عموميات حول الرقابة الجبائية

المبحث الثاني:الإطار العام للتهرب الضريبي .

المبحث الثالث:الدراسات النظرية والتطبيقية

المبحث الأول :عموميات حول الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية جزء من عمل المؤسسة التي تريد أن تعظم أرباحها ، ،فالرقابة لها دور فعال في تحقيق الأهداف المختلفة حيث تقوم بتقييم عمل المؤسسة و ذلك بإعطاء نتائج أعمالها.

المطلب الأول : مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها.

تعد الرقابة الجبائية جزء لا يتجزأ من الرقابة العامة التي تفرضها الدولة للحفاظ على مصادر تمويل الخزينة العمومية إلى أن لها بعض الخصوصيات والمميزات تتصف به باقي أنواع الرقابة

الفرع الأول :مفهوم الرقابة الجبائية:

أولاً: تعريف الرقابة.

هي مجموعة تقنيات تستعمل في جميع الميادين وتقوم بتسهيل وتحسين واخذ القرارات للتعرف على الخطاء من خلال :تصحيح الأخطاء والسهو وعدم المطابقة المحاسبية من اكتشاف التلاعبات والاختلاسات ومعالجتها¹.

تعريف الجباية :هي مجمع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات الاجتماعية وتأخذ الضرائب حصة اكبر من الجباية من حيث حجم المداخيل ومجال فرضها لان الضريبة لا ترتبط بخدمة مباشرة يتلقاها المكلف نظير دفعة إياها كما هو الشأن بالنسبة للرسم².

ثانياً :تعريف الرقابة الجبائية :

للرقابة الجبائية عدة تعاريف نذكر منها :

- هي عبارة عن مجموعة من العمليات غايتها تتمثل في مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين ومقارنتها بالمحاسبة³.

- هي عملية تنفيذية تتضمن برنامج فحص مصادق عليه من طرف المديرية العامة ويتضمن هذا اطلاع المدقق على مجمل السندات المالية والمحاسبية للمؤسسات الخاضعة للضريبة⁴.

- وقد عرفه "قابول" بأنها :التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة ،أما موضوعها فهو تبين ناحية الضعف أو الخطأ من اجل تقويمها ومنع تكرارها .

1. د .بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية ،دار هومة ،للطباعة والشر والتوزيع ، الجزائر، 2011، ص11

2 محمد عباس محرزى ،اقتصاديات المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2،الجزائر ،2005،ص56.

3- بن عمارة منصور،مرجع سابق ،ص13.

4إبراق عيسى،دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش والتهرب الضريبي،رسالة ماجي ستر،المدرسة العلي للتجارة الجزائر 2001،ص

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية :

من خلال التعاريف السابقة المتعلقة بالرقابة الجبائية يمكننا استخلاص بعض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المتمثلة فيما يلي :

الهدف القانوني : يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين بالقوانين والأنظمة لذا وحرص على سلامة هذه الأخيرة تكز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة لمكلفين بالضريبة عن أي انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب الضريبي من دفع مستحقاتهم الجبائية¹.

الهدف المالي والاقتصادي ك تهدف الرقابة إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله سواء كان سرقة،تلاعب أو تهرب بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية مما يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة ، النفقات العمومي والمزيد من الرفاهية للمجتمع في عدة مجالات².

الهدف الإداري :تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات ،المعمول بها ،مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- تحديد الانحراف وكشف الأخطاء ،وهذا يساعد الأداة الجبائية في المعرفة والأحكام بأسباب وتقييم أثارها ، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.

- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي .

الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة عافى الأموال العامة من التلاعبات والسرقة أي حمايتها من كل سرقة بأي شكل من الأشكال، وهذا ضمان دخول إيرادات اكبر للخزينة العمومية ، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ،إذا أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية.

الهدف الاجتماعي:

- محاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل كالسرقة والإهمال ا تقصير ه في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع.

¹. كحلة عبد الغني ،تفعيل الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجي ستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية،2012ص84.

²- بن داني محمد ابن الحاج جلول .دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكادمي ،تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ، 2020/2019،جامعة مست غانم ،ص37.

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة ، وهذا بإرسال مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة .

المطلب الثاني :مظاهر وأشكال الرقابة الجبائية.

للرقابة الجبائية عدة مظاهر وأشكال للتصدي لعراقيل التهرب الضريبي وعدم الخلل في الميزانية.

الفرع الأول : مظاهر الرقابة الجبائية:

تتمثل مظاهر الرقابة الجبائية فيما يلي¹ :

1 . الرقابة الجبائية هي قبل كل شيء مفهوم قانوني تعرف على أنها السلطة المعترف بها للإدارة الجبائية لتصحيح النقائص السهو الإغفآت أو الأخطاء المرتكبة أثناء فرض الضرائب على المكلفين بها، أن هذه السلطة ذات أهمية قصوى ، تكتسي قيمة دستورية ، الدولة يخول لها دستوريا إلزامية الرقابة حتى لا يكون هناك تهرب ضريبي .

2. الرقابة الجبائية هي نتاج المجتمع كأنه من الصعب تقييم ظاهرة التهرب الضريبي والتي لا يجب خلطها مع مفهوم الغش الضريبية التي يمكن اعتبارها استعمال وسائل قانونية من طرف المكلف بالضريبة قصد تخفيض مساهمة الضريبة.

3. تكتسي الرقابة الجبائية بعد إنساني: والذي لا يجب إهماله رغم المجهودات المبذولة من طرف الإدارة الجبائية لمحاربة الغش ،فان ما يجب الإشارة إليه في معظم الدول ، هو أن الرقابة الجبائية لا تقتصر إلا على عدد قليل من المكلفين ، فالمكلف محل الرقابة الجبائية لا يتقبل بسهولة التحقيق الذي اجري عليه ، إن اغلب واهم تظلمات المكلفين بالضريبة تركز على القلق الذي يصيبهم بالإضافة إلى الارتباك اتجاه الإدارة الضريبة ،يجب أن يمتلك حقوق مقابل الدارة الجبائية وهذا في كل مراحل الرقابة الجبائية سواء أثناء سريان كل العمليات أو بالنسبة للنتائج المتوصل إليها .

الفرع الثاني : أشكال الرقابة الجبائية :

إن إدارة الضرائب تقوم بمراقبة المؤسسات الطبيعية سواء كانت عامة أو خاصة أو ذات اقتصاد مختلط ففي هذا الصدد حدد القانون طريقتين للرقابة الجبائية وتتمثل في :

الرقابة التشكيلية: إن هذا النوع من الرقابة يركز على شكل وذلك بمراقبته التصريحات السنوية من حيث : هل استوفى كل شروطه ؟ ووقع في تاريخ المحدد؟(1 ابريل من كل سنة) حيث أن المكلف إذا تأخر في إيداعه تحسب عليه غرامة تأخير ،ويسجل تاريخ إيداع التصريحات في سجل الواردات ويقوم بهذا العمل مفتش في نطاق المفتشية .

¹. محمد عتاب ، مقومات النظام الجبائي الجزائري ، الديوان للمطبوعات الجامعة ، الجزائر 2004،ص86.

- نبدأ هذه الرقابة من استلام المصالح المعنية للتصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين وتتم مراقبتها بطريقة منظمة وغير وذلك عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصرح بها وتسوية الأخطاء أن وجدت ،وتتم أيضا عن طريق إجراءات مقارنة بين المعلومات المتأتية من التصريحات وتلك المذكورة في التصريح السنوي ومع المعلومات وقائمة الزبائن التي تمتلكها¹. 0G5 (و)G50A)

الرقابة على الوظائف : على عكس الرقابة الشكلية فان الرقابة على المستندات يجب أن تكون شاملة وهذا ما يتطلب الفحص الإنتقادي لجمع عناصر التصريح الجبائي ومقارنتها بالمستندات الملحقة للتصريح وكذا المعلومات والبيانات التي في حوزة المصلحة وبصفة عامة فان هذه الرقابة تتم على الملف وداخل المكتب حيث تتركز أهداف الرقابة على الوثائق في :

- فحص جميع الأعمال التي تتم على مستوى المكتب

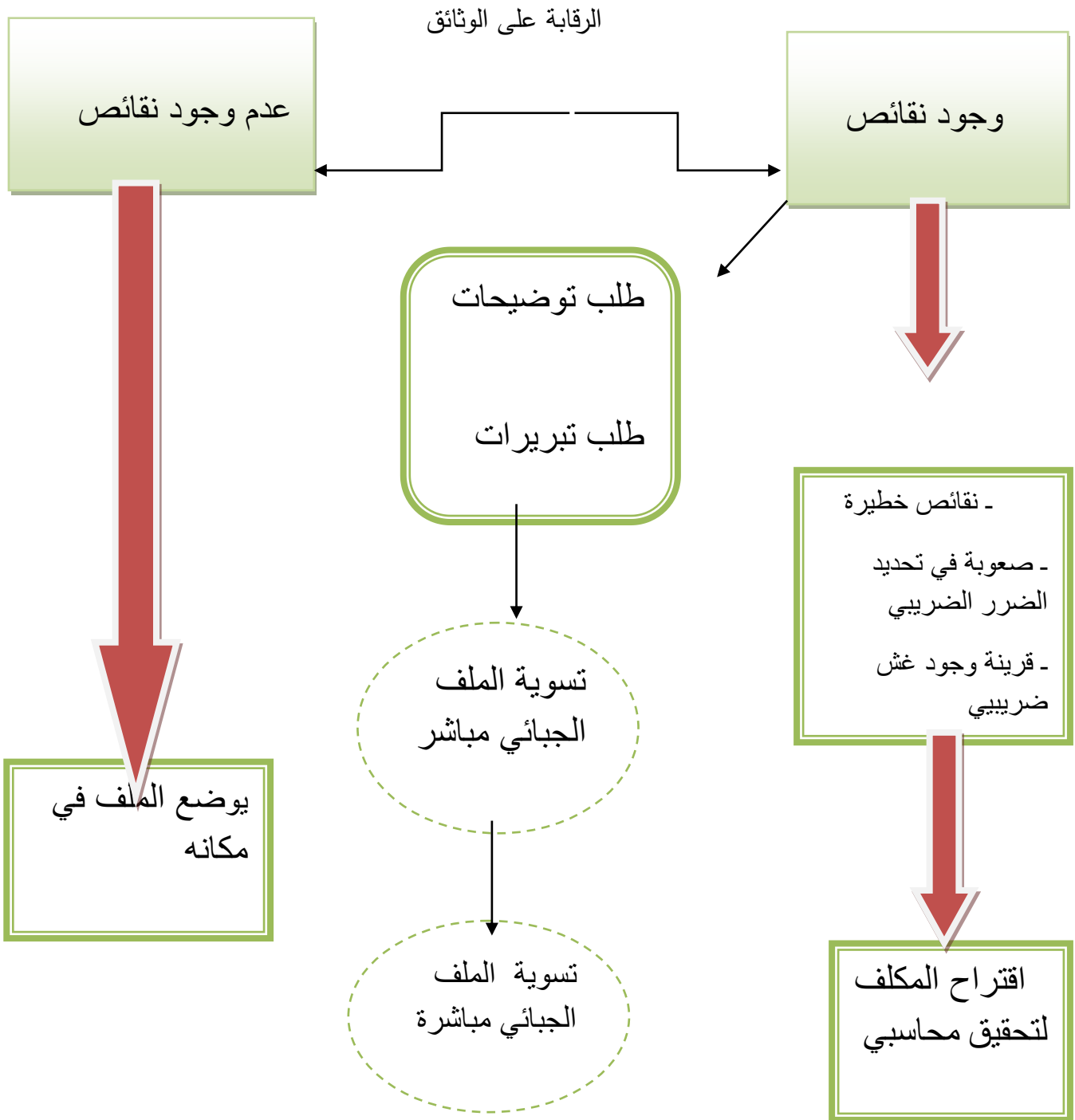
- قيام مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبة والمقدمة من طرف المكلفين بالضريبة

- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ترابطها وتطور الذمة المالية لكل مكلف².

¹ - عوادي مصطفى ، لرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في نظام الضريبي الجزائري ، مطبعة مزوار ،الجزائر 2009،ص12

² - سهام كردودي ، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق ، دار المفيد للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011 ص50.

الشكل (1) المخطط العام لمراقبة الوثائق :



سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق ، دار المقيد للنشر والتوزيع

المطلب الثالث: آليات الرقابة الجبائية وصعوبات تطبيقها :

هناك آليات وإجراءات تقلل من نشر ظاهرة التهرب الضريبي ومدى أهمية الضرائب إلا إن هناك دائما صعوبات تواجه هذه الآليات سوف نتطرق إليهما في هذا المبحث .

الفرع الأول : آليات الرقابة الجبائية :

تتوقف الرقابة على فعالية الإدارة الجبائية ، الأمر الذي يتطلب من هذه الأخيرة اتخاذ مختلف الإجراءات التحسيسية والمادية التي من شأنها دور مصالح الرقابة الجبائية في القيام بمهمتها وتحقيق الهدف من وجودها ، والمتمثل ظاهرة التهرب الضريبي الذي يؤثر على الحصيلة الضريبية وعليه نستعرض مجموعة من الحلول .

نشر الوعي الضريبي : على الإدارة الجبائية إتباع سياسات رشيدة ومتطورة في إيصال الوعي الجبائي ونشره بين المواطنين من خلال تجسيد مختلف الوسائل العصرية كوسائل الإعلام بنشر مقالات في الجرائد والمجلات عن أهمية الضرائب كمورد اقتصادي عام للدولة يساهم في تغطية النفقات العامة ، برمجة حصص تلفزيونية وتنظيم ندوات إعلامية تتناول مواضيع وحالات جبائية معينة والمخالفات وما ينتج عنها عقوبات جزائية

تطوير الإمكانيات البشرية ورفع أعوان الرقابة الجبائية : أن تدعيم الجهاز الإداري بالإمكانيات البشرية العالية أصبح الركيزة الأساسية لدفع الإدارة الجبائية على أكمل وجه ، إذ أصبح من الضروري على السلطات المعنية اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتحسين كفاءة أعوان الرقابة الجبائية وتكوين إطارات متخصصة في مجال الرقابة .

تطوير الجهاز الرقابي الجبائي : بتوفير الوسائل المادية المتطورة بغية تحسين أداء مصالح الرقابة الجبائية، بتعيين على الإدارة الجبائية العمل على توفير مختلف الإمكانيات والوسائل المادية المتطورة التي تساعد انجاز المهام وفق أسلوب عصري متطور .

تحسين التشريعات الضريبية: نظرا للقصور والغموض الذي يعرفه التريع الجبائي الجزائري والذي يشكل عائق أمام عملية الرقابة الجبائية بتعيين على المشرع القيام بما يلي:

- تعديل وتحسين قانون الإجراءات الجبائية ومختلف القوانين واللوائح الضريبية.

. كما يجب على المشرع العمل على تحقيق التناسق بين القوانين واللوائح الضريبية وان تشمل جميع المكلفين المعنيين بالمساهمة في المردودية الجبائية¹.

¹ حمداوي أمينة، دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاامي فرع علوم التسيير ،

جامعة أم البواقي (2017.2018) ص39

حق الرقابة التحقيق: يستوجب على الإدارة الجبائية الإحاطة بوسائل مدى صحة هذه الإقرارات من بين هذه الوسائل الذي يتمثل في مجمل العمليات التي من شأنها التحقيق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية¹.

حق الاطلاع: هو إمكانية قانونية تسمح للإدارة الجبائية بمعرفة كل الوثائق المستعملة من طرف المكلف جميع الخاضعين للاطلاع على تصريحاتهم المكتوبة .

حق استدراك الأخطاء الإدارية: هو الوسيلة الممنوحة للإدارة بإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب عندما يقدم المكلف لها عناصر غير كاملة وخالية ويتمثل هذا الحق في إعادة النظر في الاقتطاع سواء في تعديله أو في إنشاء اقتطاع جديد، يجوز استدراك كل خطأ يترتب سواء من منع الضريبة مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم في المؤسسة عن طريق الجداول .

الفرع الثاني: صعوبات تطبيق الرقابة الجبائية

يمكن القول أن جانبا مهما من العراقيل ينجم عن عدم كفاءة القدرة الإدارية والتي تضع حد نطق التدخل الفعال وتشجيع المراوغة والتهرب في نقص الإمكانيات المادية والبشرية عدم فعالية الرقابة يخلص من الطموحات الموجودة سواء في تحصيل الإيرادات أو في مكافحة التهرب الضريبي ومن أهم الصعوبات ما يلي:

قصور الإمكانيات المادية: يعد عاجز أمام أي إصلاح جزائي، هذه فضلا عن انعدام المحفزات المالية و التشجعة على إتقان في العمل.

قصور الإمكانيات البشرية : عدم انتهاج الإدارة الجبائية للسياسة ضريبة كفاءة ونص كمي ونعي في الجانب البشري، ينعكس سلبا على دفاعية النظام الضريبي والإدارة الجبائية نفسها، فتتعد الملفات العاجلة بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات من حيث الكفاءة والمهارات وتوريث الإدارة ضعف التسيير² .

ضعف الحماية المقررة للمكلفين: يكلف المشرع الجبائي للمراقبين ضمان الحماية أثناء تأدية وظائفهم الصعبة، إلا أن هذه الضمانات غير كافية نظرا لما يتعرضون له من اعتداءات معنوية من طرف بعض المكلفين، ولذلك فهم في حاجة إلى تعزيز أمنية خاصة أثناء تحقيق بعين المكان في المناطق النائية، كما تعاني هذه الفئة من ضعف الأجور والمرتببات والخدمات الأخرى مقارنة بالدور الحساس الذي تلعبه في حماية أموال الدولة من الضياع المبالغ المسترجعة التي كانت الحزينة تستخدم منها للقيام بعملية الرقابة³

¹زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة لإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998ص283

² حمداوي أمينة مرجع سابق، ص38.

³ بشرى عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999/2009، مذكرة ماجي ستر تخصص مالية بنوك . تلمسان 2010/2011 ص 195.

نقص الوعي الضريبي لدى المكلفون بالضريبة: يعتبر نقص الوعي الضريبي وضعف مستوى الأخلاقي للمكلف بالضريبة من بين المشاكل الأساسية التي تعيق عملية الرقابة الجبائية ، إضافة إلى الاعتقاد السائد بان الضريبة أداة افتقار للشعوب وأنها تشكل إجحافا في حق دافعيها ، ولذلك بلحا المكلف إلى التهرب من دفعها قدر الإمكان حتى لو كان مبلغها لايشكل عبئا كبيرا، وتعتبر ظاهرة الرشوة التي تعكس انعدام الضمير الأخلاقي لدى المكلفين بالضريبة الذين يقومون بصنع هيئات وهدايا كرشوة الأعوان الإدارة الجبائية لفتح مجال التهرب الضريبي ، من خلال تخفيض المستحقات الضريبية والاستفادة من الامتيازات غير لمستحقة ،أو إخفاء الكشوفات أو المخالفات التي يرتكبوها في ملفاتهم، وقد تصل إلى التغاضي عن مراقبة ملفاتهم نهائيا من خلال عدم إدراجها أثناء برمجة الملفات داخل مفتشية الضرائب¹.

. يعتبر الفساد لإداري خيانة للثقة وتتصف أعمال الفساد بالرسمية ، كما يقوم مقترفو الفساد بالعمومية على أنشطتهم التي يقومون بها عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخصين².

عدم التكامل و التنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الأخرى:

تحتاج الإدارة الجبائية ممارسة مهامها في مجال الرقابة الجبائية للعديد من المعلومات جول المكلفين الذين تقوم بمراقبتهم ، ولا يمكنها إتمام ذلك إلا بالتنسيق مع مختلف المؤسسات والإدارات الحكومية الأخرى كمصالح القضاء ، البنوك ، مصالح التجارة ، التي تجوز على اكبر قدر ممكن المعلومات حل هؤلاء المكلفين وذلك في إطار ممارسة أنشطتهم والتي تستدعي التعالي مع تلك المؤسسات والإدارات³

الاقتصاد الموازي: إن الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل يتميز بوجود الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن أعين الحكومة وأجهزتها الرقابية ، وفي ظل الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، وبمرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائد في السوق ، وفي الجزائر هناك قلق متزايد من الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير الرسمي نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد ، وما تبعه من انفتاح اقتصادي زاد من حدة هذا الوجه السلبي للاقتصاد⁴

¹. ياقوت أوهب بن سالم، الغش الضريبي، مذكرة ماجستير في قانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2002.2003ص22.

². عطية حسين أفندي، الممارات غير الأخلاقية في الإدارة العامة مركز الدراسات وبحوث الدول النامية قضايا التنمية ، جامعة القاهرة مصر 1999ص184.

³ محمد قاسم القرويني ، الإصلاح بين النظرية والتطبيقين دار وائل للنشر، الأردن 2001 ص283.

⁴. جلال مزروقة، مساهمة فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي ، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة ، جامعة البويرة 2018/2019، ص72.

المبحث الثاني: الإطار العام لتهرب الضريبي.

أضحى التهرب الضريبي ظاهرة عالمية داخل وخارج الدول، فهي لا تخص دولة معينة دون غيرها، سواء كانت متقدمة أو سائرة في طور النمو. حيث منح النظام الجزائري للمكلف حرية تصريح بمداخله من تلقاء نفسه لكن الحرية ساعدت بشكل مباشر إلى النمو أو تزايد ظاهرة التهرب الضريبي الذي يعتبر داء يؤدي إلى تسرب حجم كبير من أموال العمومية وانخفاض الإيرادات¹

المطلب الأول: مفهوم، أنواع وأشكال التهرب الضريبي .

التهرب الضريبي آفة تتخر الخزينة العمومية وتحرمها من حقوقها وسنحاول التعرف في هذا المبحث إلى أساسيات هذه الظاهرة..

الفرع الأول : مفهوم التهرب الضريبي

التهرب الضريبي ويعرف على انه محاولة المكلف بالضريبة التخلص من الأعباء الضريبية وعدم الالتزام القانوني بأدائها²

MORGAINAZE ANDRE:تعريف

التهرب الضريبي هو محاولة التملص من الضريبة في حدود القانون .

martines Jc :تعريف

التهرب الجبائي هو فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي

DELAHAYA THOMAS:تعريف

التهرب الضريبي هو سعي المكلف إلى التخلص من الضريبة دون إن يخترق القانون الجبائي وإنما يعمل على خلق وضعيات تسمح له بتحقيق ذلك³.

التهرب الضريبي يسعى الملمزم بالضريبة للتخلص منها رغم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، فيعمد إلى سلوك احتيالي للتخلص من عبئها أي تخلص الممول من الضريبة، عدم الالتزام القانوني بأدائها¹.

¹ قندوز صبرينة، دورا لرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، دراسة حالة لولاية البويرة، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2016، ص 10.

² دريدي ألعروسي، عويطي عثمان، دورا لرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي، دراسة حالة لولاية الوادي، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2017، ص 37.

³ حميدة بوزيد، جباية مؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعة؛ الجزائر، دط، 2007، ص 39.

من خلال ما سبق نجد المنظرين القانونيين يفرقون بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، فهم يرون إن التهرب من الضريبة غير مشروع لأنه مخالفة صريحة للقانون الضريبي في حين إن تجنبها مشروع وذلك نتيجة استغلال الثغرات القانونية، وبالتالي يكون المكلف في هذه الحالة غير مسؤؤل على وجود هذه الثغرات القانونية إنما المسؤؤل المشرع الضريبي.²

الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبي:

ان التهرب الضريبي كما سلف وذكرنا هو وسيلة يلجا إليها المكلف بالضريبة من اجل التخلص من دفع الضريبة الملقاة على عاتقه، حيث يتجلى التهرب إلى عدة أصناف من حيث شرعيتها لتجنب الضريبي المقصود (المشروع)، من حيث النطاق التجنب الضريبي غير المقصود (غير مشروع)، تهرب محلي وتهرب دولي و من حيث درجة التعقيد غش بسيط وغش مركب .

أولاً: من حيث شرعيتها اتجاه القانون:

1. التهرب المشروع: وهو ذلك التهرب الذي لأجرم فيه حيث يتجنب المكلف تحمل الضريبة أو الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات الضريبية³، وذلك بالابتعاد عن مواطن التكليف أو الاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في القانون لذا يطلق عليه التهرب المشروع كون المكلف يتحرك في إطار قانوني وكهذا اخذ شكل الشرعية فانه يدل على ضعف في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي، تعرف أيضا إنها > عملية قانونية يتم من خلالها تجنب الواقعة المنشئة للضريبة وقد يستطيع الممول أن يتجنب دفع الضريبة من خلال استغلال نقاط الضعف السائدة في التشريع <⁴

ومن أمثله نجد:

. إنتاج بعض السلع بمواصفات تختلف من المنصوص عنها في القانون.

- لو وزعت شركات الموال أجزاء كبيرة من ارباحها على المساهمين بصورة رواتب وأجور ومخصصات لأعضاء مجلس الإدارة فمن المعلوم إن المعدلات الضريبة على أرباح شركات الموال أعلى من معدلات الضريبة على الرواتب والجور وما إليها⁵.....

1. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006 ص 210.209 .

2. يحيوي نصيرة، التهرب الضريبي . حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1998، ص43.

3. خالد شحادة خطيب، احمد زهير شامية "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، ط2، 2005، ص215.

4. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب لعشماوي، اقتصاديات الضرائب، (سياسات - نظم - قضايا معاصرة) الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 14.

5. فوزي عطوي "المالية العامة نظم الضريبة وموازنة الدولة منشورات الحلبي الحقوقية"، بيروت لبنان 2003 ص274

2. تهرب غير مشروع : هو تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمدا لأحكام القانون الضريبي قصدا منه عدم دفع الضرائب المستحقة عليه وذلك من خلال الامتناع على تقديم تصريح لمدا خياره أو تقدم تصريح ناقص أو كاذب أو إعداد قيود وتسجيلات مزيفة .

إن هذا التهرب يهدف إلى تخفيض أساس الضريبة ولتحقيقه يجب أن يتوفر شرطان هما ¹

العنصر المعنوي :وهو النية السيئة أو القصد

العنصر المادي

العنصر المعنوي :سوء النية ، إنما الأعمال بالنيات فعندما يرتكب المكلف بالضريبة الفعل بنية سيئة وعن وعي فهذا مخالفة معتمدة،إلا أن إظهار نية الغش صعبة لان القانون الضريبي يفترض دائما حسن النية المكلفين .

لقد اوجب المشرع في هذا العنصر توفر نوعين من القصد ، قصد عام وقصد خاص²:

القصد العام :ويفترض فيه علم المكلف فعلا بارتكابه الاحتيال ،قصد التخلص من الضريبة

القصد الخاص: ويقصد ي هان يتجه المكلف إلى التخلص من الضريبة كلها أو بعضها ، بمعنى حرمان الدارة من الحصول على حقها .

العنصر المادي :وهو استخدام طرق تدليسية، يتم من خلالها تغطية الإدارة الجبائية ولا يمكن الحكم على المكلف بالضريبة بأنه قام بعمل تدليسي ، إلا إذا وفر النصر المادي وهو الحجة البينة التي من خلالها تتجسد النية السيئة ،ومن بين هذه الطرق ما يلي :

إجراء عمليات البيع والشراء دون فواتير أو يتم تحرير فواتير وهمية

المبالغة في تقدير الأعباء والإخفاء الكلي أو الجزئي للمداخيل

عدم مسك محاسبة منتظمة حسب التنظيم المعمل به وذلك بهدف عرقلة أي مراقبة جبائية محملة

الامتناع عن تقديم التصريحات الإدارية الضريبيةالخ

من حيث النطاق :

1/التهرب بالمحلي:

¹حميدي بوزيدة،مرجع سابق،ص40.

²ولهيب وعلام "أثار مرد ودية المراجعة الجبائية في نافحة التهرب الجبائي حالة الجزائر"، رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004،ص22.

هو كل استعمال لطرق وممارسات غش من قبل المكلف ومحاولة منه للتخلص بصفة غير شرعية من الالتزامات الجبائية الناجمة عن تشريعات الجبائية الوطنية، أي هو كل غش يتم داخل الدولة، أي يكون المكلف في مواجهة لسلطات بلده فهو يخضع لقوانين جبائية وحيدة¹.

ومن هنا استخلص بان التهرب الضريبي المحلي هو داخل الحدود الجغرافية للبلد الذي ينتمي إليه المكلف .

2/التهرب الدولي: هذه صورة من صور التهرب إذا يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضرائب في بلده عن طريق التهرب غير القانوني في المداخل والأرباح التي من المفروض أن تخضع لضريبة البلد التي حققت فيه فعلا إلى آخر يتميز بضغطه الجبائي (المنخفض)²

وهو عدم دفع الضريبة أو الضرائب داخل البلد وتحويله المداخل إلى بلد يتميز بجاذبية جبائية إن صح التعبير وهذا بغية التقليل من المبالغ المقطعة ، وهذا يقوم المكلف باستغلال كل المنافذ والطرق غير القانونية من أجل التخفيض من حد الاقتطاعات الضريبية .

إذا نميز بان التجنب الضريبي عمل مشروع ، في حين إن التهرب الضريبي يعاقب عليه القانون وتتصدى له التشريعات بكافة الوسائل لان هدف كل منهم التهرب عن أداء الضريبة وحرمان الخزينة العمومية³ ، ويختلف التهرب في كونه محلي أو دولي.

¹ غزة مبروك، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي "مذكرة ماستيرفي علوم التسيير فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، ص 19، 2016، ص 19.

² محمد بلول، التهرب الضريبي واليات مكافحته، مذكرة ماستيرفي الحقوق تخصص قانون أعمال، جامعة حمه لخضر الوادي، 2017، ص 12.

³ حامد عبد المجيد جزار ، سعيد عبد العزيز عثمان ، محمد عمر أبو دوح ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، دط ، 2003، ص 169.

من حيث درجة التعقيد : غش مركب وبسيط

غش بسيط:

بالنسبة لبعض القانونيين الغش البسيط هو كل فعل مرتكب بسوء نية من اجل مخادعة الإدارة الجبائية للوصول إلى خضوع اقل للضريبة من خلال تقديم تصاريح ناقصة تتضمن بيانات خاطئة لتقدير الضريبة على أساسها. وقصد بالنية السيئة كون المكلف واع بعد مشروعية العمل الذي يقوم به¹، وقد ورد ذكر الغش البسيط ضمنا في قانون الضرائب المباشرة، عندما يصرح المكلف بالضريبة الملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة إلى قواعد أو العناصر التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد وعاء الضريبة، أو يبين دخلا أو ربحا ناقصا²

غش مركب:

هو مرادف عبارة الطرق التدليسية، فعنصر القصد يجب أن يضاف غالى العنصر المادي المتمثل في الطرق التدليسية، ومن هنا يمكننا تعريف الغش المركب على انه نوع من الغش الذي يتبع الطرق التدليسية من اجل تجسيد إدارة تجذب الضريبة، ويتهم الممول باتباعه الأساليب التدليسية، ليس فقط بالاختيال ولكن يضاف إلى هذا محو كل الآثار الحقيقية وهي آلة الممول الذي يقدم للإدارة الضرائب محاسبة مزيفة وفواتير كاذبة، فالغش المركب ما هو إلا نتيجة لليد العاملة العشاشة والتي تتوفر على نية الغش³

الفرع الثالث: أشكال التهرب الضريبي

هناك شكلان للتهرب الضريبي و هما:

التهرب الوطني.

التهرب العالمي.

¹خلفي عليلة،عبادة كميلية،واقع التهرب والغش الضريبي في الجزائر وطرق مكافحته،مذكرة تخرج ليسانس،فرع مالية،جامعة

الجزائر،2005 ص28

2. لمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة.

3. بن عبد السلام بن يوسف شعباني، الغش الضريبي واليات مكافحته،مذكرة تخرج تقني سامي، محاسبة وتسيير،المعهد الوطني خميس مليانة،2018ص53.

أولاً: التهرب الوطني

يتمثل التهرب الضريبي المحلي في قيام المكلف باختيار النظام الجبائي الأكثر سهولة و الأكثر بساطة و من أهم طرقه¹

1. الامتناع :

وذلك بان يتمتع المكلف عن امتلاك أي شيء أو القيام بأي عمل يؤدي إلى خضوعه للضريبة، كان يقوم مثلا بعدم تسجيل العقارات المسماة باسمه الشخص ي و تحويلها إلى أشخاص آخرين

2. الإحلال :

هو إحدى الوسائل التي ابتكرها المشرع الجبائي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك بخلق مناصب الشغل قصد القضاء على البطالة ، فقام بفرض ضرائب اقل على بعض الأنشطة، ومثال عن ذلك الاستثمار في القطاع الفلاحي أو الإعفاء منها لمدة معينة تحفيزا وتشجيعا لهم²

3. الاستفادة من ثغرات القانون:

يعتبر من الأساليب التي يعاقب عليها القانون ، لأن المكلف يتهرب من دفع الضريبة دون ارتكاب خطأ يعاقب عليه ، كما أن المشرع هو الذي يضع هذه الثغرات سعيا منه إلى توجيه الأفراد إلى النشاطات التي تتماشى من السياسة الضريبة المخططة ، ويستعمل هذا الأسلوب من طرف المؤسسات التي توظف ملحقا خاصا بالجباية .

ثانياً: التهرب العائلي:

يقصد به إفلات المادة الخاضعة للضريبة في النطاق المحلي لبلد معين من الأحكام الجبائية ووضعها تحت تصرف نظام جبائي أجنبي أو عدة أنظمة جبائية. أي المكلف يحاول أن يخفف من عبئه الضريبي مستخدما في ذلك والسبل المشرعة ، فقد يحاول أن يقوم بتحويل أرباحه إلى خارج إقليم الدولة الكائن به الخارج لكي يتمنع بالإعفاءات الضريبية التي يقررها القانون الضريبي في البلد المضيف³ . مثل الشركات المتعددة الجنسيات التي تلجأ إلى أشخاص طبيعيين أو إلى تكوين فروع في العديد من البلدان ، مما يساعدها في تنظيم عمليات التهريب بسهولة كبيرة.

المطلب الثاني: أسباب وطرق التهرب الضريبي:

من أهم اسباب التهرب الضريبي هو إحساس المواطن بعدم وجود خدمات مقابل الضرائب التي يدفعها وأنها تذب إلى جيوب النافذين في الدولة حتى إن التهرب أصبح في نظر مثل هذه المجتمعات

¹. عتاب تواتية، الرقابة الجبائية كأداة في محاربة التهرب والغش الضريبي ،مذكرة ماستر ،لتدقيق المحاسبي ومراقبة

التسيير، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، مستغانم، 2017. 2018 ص33.

²جامح احمد علم المالية (فن المالية العامة) الجزء 1، دار النشر العربية، طبعة 2، القاهرة 1975، ص245.

³. سوزي عدلي ناشد ،ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، جامعة الإسكندرية ، دط، 1999، ص23.

يبرر المكلفين بالضريبة تهريبهم بعدة أسباب فيعتبرون أن الدولة تسلب أموالهم كما أنهم يشككون في عدم عدالة الضريبة ومختلف الأسباب الأخرى التي يبرر بها المكلف نفسه .

الفرع الأول: أسباب التهرب الضريبي

بصفة عامة يمكن إرجاع ظاهرة التهرب الضريبي لعدة أسباب منها:

أسباب غير مباشرة :

الأسباب غير المباشرة: باب النفس

وتعود إلى ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى المكلف واعتقاده أن الضريبة أداة لإفقار الشعوب، ويعود هذا الاعتقاد لأسباب تاريخية¹. أن العامل النفسي يلعب دورا هام في أداء الضريبة، فإحساس المكلف بالضريبة أي بالضعف اتجاه السلطات العامة التي تتمتع بجميع وسائل الإكراه والإجبار على دفع جزء من الأموال، فالمكلف يرى انه لايجني شيء مقابل دفعه، الامر الذي يجعله يقارن بين ما يمكن أن يعمل به بذل الجزء من أمواله في حالة عدم دفعه للدولة ويبين ما تفعله الدولة بذلك الجزء من تمويل لنفقات كمالية .

الأسباب الاجتماعية: يلعب المحيط الاجتماعي دورا هام في ترسيخ ظاهرة التهرب الضريبي وشيوعها بين الأفراد وهذا وان ضعف الوعي الضريبي ستناسب مع الشعور الوطني .

الأسباب السياسية: وهذا يرمي بالبلاد زيادة وتفاقم حالات التهرب لضريبي وهذا لإحساسهم بضعف السلطة العامة وعجزها على استغلالها الأمثل للموارد.

أسباب اقتصادية: وهي تعلقه بنوعية النشاط العال في مجتمع معين، فقد لوحظ إذا كانت المهن ذات الأجر هي الأكثر شيوعا في الدولة فان ظاهرة التهرب الضريبي تكون قليلة ومحدودة الأمر وعكس ذلك فانه كلما كانت المهن الحرة مهمة كلما زادت أهمية التهرب الضريبي، ففي المهن ذات الأجر يمكن للإدارة الحصول على مع المعلومات المتعلقة باجر المكلف من جهة عمله كلما يمكنها استقطاب الضريبة عند المنبع ولاشك أن إتباع مثل هذه الإجراءات يقلل في حالات التهرب الضريبي²

الأسباب المباشرة:

أسباب تشريعية: لقد زادت التشريعات للنظام الضريبي من احتمالات التهرب الضريبي سواء في تقدير الوعاء أو في حساب قيمة الضرائب أو الإعفاءات أو التخفيضات .

¹ عائشة بن دادة، منى بوعاشة، دور التحقيق المحاسبي المصوب في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر، مالية مؤسسة، جامعة ميلة، 2020، ص38.

² منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار المشرق للنشر و البلد، دط، 1994، ص ص44، 43.

من حيث الكفاءة :من اخطر الوسائل التي لجأ إليها الموظف هي الرشوة التي تظهرها ساس الجانب السلبي له أي عدم وجود وعي مهني .

الإمكانيات المادية:نقص الوسائل المادية حيث إن جميع المؤسسات والقطاعات قد استفادت من مشاريع عمرانية تعكس الواقع إلا إن القطاع الجبائي لم يتحصل على أي إصلاح ،كونه يزاول عمله في المنشأة الموروثة من قبل الاستعمار .

الإمكانيات الإدارية :تعتبر كإجراءات روتينية معقدة تتسبب في خلق الكراهية اتجاه الضرائب وما يماثلها من وأعاون إداريين فلهذا يبقى على الإدارة الجبائية استعمال كل الأزمة لتفادي ذلك.

وتتمثل فيما يلي :

- صعوبة تقدير الضريبي .

- عدم المساواة في تطبيق .

تعقد الخاصة بالتحصيل الضريبي¹.

الفرع الثاني :طرق التهرب الضريبي:

لقد أدى التطور التكنولوجي والتفتح الاقتصادي إلى تعدد طرق التهرب الضريبي واختلاف مهارات وخبرات المتهربين ومن أبرزها ما يلي:

أولاً عن طريق العمليات المحاسبية :

يقوم عمل مصلحة الضرائب على إقرارات الريح الذي يحققه المشروع فمن البديهي إن النظام المحاسبي هو الذي يوفر هذه البيانات نظرا لكونه نظام قياس و اتصال يقوم على تسجيل و مسك وتقييد حركة الأموال في المؤسسة، فالمحاسبة تعتبر قاعدة رقابية تستخدم من الإدارة الجبائية التي تقوم بمقارنة التصاريح و الوثائق المحاسبية المقدمة قصد التأكد من صحتها ، فالمكلف البارح يبحث دوما عن وضع يتم فيه مطابقة القيود المحاسبية فيما بينها من الناحية المحاسبية ، وكذا بينها و بين المستندات الثبوتية المظلة ، أي إن الوثائق المحاسبية سلاح ذو حدين يمكن استعمالها كدليل لمخالفات لتصاريح التسيير يقوم بها الممول².

1 _____ تض _____ خيم التكم _____ اليك:

¹. خضراوي الهادي .الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي مجلة الدراسات القانونية والسياسية العدد2جوان جامعة عمار تليجي بالأغواط 2015ص45.

²سهام كردودي،المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية مذكرة ماجستير- جامعة بسكرة الجزائر 2008،ص81.

من ابرز مظاهر العش تلك التي تتمثل في التقليل من قاعدة الاقتطاع الضريبي من الأرباح و من رقم الأعمال أو في رفع النفقات و التكاليف و كون أن النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي ،فقد رخص المشرع الجبائي للمكلفين حق النفقات و التكاليف و كون أن النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي ،فقد رخص المشرع الجبائي للمكلفين حق خصم بعض الأعباء من الربح الخاضع للضريبة وفقا للشروط المحددة:

1 أن يكون توظيف هذه الأعباء في صالح نشاط المؤسسة.

2 أن تكون هذه الأعباء ذات علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة.

3 أن تكون مبررة بوثائق رسمية.

4 أن تكون في حدود السقف المحدد قانونا.

2. تخفيض الإيرادات:

من خلالها يعتمد المكلف على تخفيض الوعاء الضريبي و التخلص من دفعها كليا ، يتجسد هذا التخفيض في البيع دون فواتير أي البيع نقدا ولا يترك أي اثر للعملية ، هذا السلوك يمكنه من إخفاء جزء كبير من رقم أعماله كان يسجل قيمة العمليات بأقل من قيمتها الحقيقية و هذا بعد الاتفاق المبرم مع الزبون و يتبع المكلفون بالضريبة الطرق التالية لتخفيض الإيرادات¹ .

تخفيض من مبلغ المبيعات محاسبيا ، حيث يقوم المكلف باسترجاع بضائع وهمية مسترجعة او خصومات تجارية ممنوحة بشكل مبالغ.

عدم التسجيل المحاسبي لبعض التنازلات على الاستثمارات المحققة لفائض القيمة

يلجا بعض المكلفين بالضريبة إلى تسجيل قيمة المبيعات بأقل من ثمنها وذلك بالتواطؤ مع الزبون.

يقوم المكلف بتخفيض الواردات مما يجنبه أداء الرسم على رقم الأعمال وكذا ضريبة الربح المحقق من المبيعات من جهة أخرى.

ثانيا. التهرب عن طريق عمليات مادية قانونية:

يعتمد على ممارسة عمليات وهمية لخلق محاسبة لمشتريات دون فواتير أو لفواتير دون شراء أو بيع، وذلك باستعمال قيود محاسبية جد متكاملة لا تترك مجالاً للشك أو الريبة من طرف الإدارة الجبائية ، كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون إعلام الإدارة الجبائية و هذا بإخفاء جزء من البضاعة

¹حميدة بوزيدة ،مرجع سابق ص55.

1. التهرب عن طريق عمليات مادية:

يتمثل في إخفاء السلع أو مواد أولية التي خاضعة للضريبة سواء كان هنا الإخفاء جزئي أو كلي .وبصفة عامة فإن الإخفاء المادي أو التهرب عن طريق العمليات المادية يمكن أن يأخذ شكلين هما:

أ . الإخفاء الجزئي:

يتمثل في إخفاء جزء من أملاكه أو جزء من المخزونات التي هي في الواقع تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء ، مثل إخفاء جزء من التركة.أما بالنسبة للواردات من الخارج استخدام فواتير غير حقيقية بالاتفاق مع المصدر الأجنبي.

ب . الإخفاء الكلي:

يقوم أصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول إليها و بالتالي الإنتاج المحصل عليه منها يباع دون فواتير ويسمى الاقتصاد السري بعيد عن كل مراقبة

ثالثا - التهرب عن طريق العمليات القانونية:

هي عملية يتم من خلالها خلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية ، أوهي إيجاد حالات قانونية تسمح للمكلفين بالاستفادة من مزايا وهم أساسا لهم الحق في الاستفادة منها و يأخذ هذا النوع من التهرب شكلين هما:

1- التهرب عن طريق عمليات وهمية:

قد يكون بمبادرة و جهود فردية يخفي صاحبها جزءا من أملاكه من مخزون البضاعة أو أرباحه الخاضعة عادة للضريبة.حيث يكون هذا التهرب مرتبطا غالبا بحقوق الملكية أين يلجا الورثة إلى عدم الإعلان عن جزء من ممتلكاتهم الخاضعة للضريبة¹.

2. التهرب عن طريق التلاعب ف تصنيف الحالات القانونية:

يتمثل هذا التهرب في تزييف حالة أو وضعية قانونية خاضعة أساسا إلى وضعية تجعلها معفاة من الضريبة أو تجعلها تخضع لاقتطاع اقل ،يمكن أن يظهر ذلك غالبا:

. تصنيف مبيعات خاضعة للضريبة إلى مبيعات معفية.

توزيع الشركة لأرباحها على المساهمين في شكل رواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة نظرا لتدنيه حينما يتعلق بالرواتب والأجور.

¹. سهام كردودي، مرجع سابق ص86.

المطلب الثالث: آثار التهرب الضريبي وأساليب مكافحته.

يخلف التهرب الضريبي آثار عديدة على الاقتصاد وخزينة الدولة، وجب مكافحتها:.

الفرع الأول : آثار التهرب الضريبي :

بما أن الحصيلة الضريبية يتوق مقدارها على مدى كفاءة وفعالية النظام الضريبي، ومدى ارتباطه بالواقع الاجتماعي كذا المستوى الخلفي، والوعي الضريبي، والحس المدني عند المواطنين، وبالأخص المكلفون، فإن التهرب الضريبي يمكن اعتباره حائلا دون تحقيق أحد الأهداف القاعدية، والأساسية للضريبة والمتمثل في الهدف لمالي الذي يعمل على تغذية لخزينة بإيرادات كافية لتغطية النفقات العامة، وذلك الأهداف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، كما هو متفق عليه عند أغلب الاقتصاديين والمشرعين الضريبيين¹.

1 الآثار الاقتصادية للاقتصادية:

من الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي هو أن هذه الظاهرة تحدث اعوجاجا بالنسبة للاقتصاد الوطني وتتمثل فيما يلي:

أ . ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها :

تؤدي ظاهرة التهرب الضريبي إلى إنقاص الإيرادات الضريبية، فتلجأ الدولة إلى رفع معدلات الضرائب لتغطية ذلك النقص في الإيرادات وبالإضافة في عدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، فإن التهرب الضريبي سوف يتسبب في تحويل الضغط الضريبي ووقوعه على المكلفين الذين يؤدون واجباتهم الضريبية، وبذلك تغيب العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية.

ب إعاقة المنافسة الاقتصادية²:

إن المؤسسة التي تتخلص من دفع الضرائب تحقق أرباحا وتكون وضعيتها المالية أحسن من المؤسسة التي تدفع الضرائب بصفة منتظمة، فالمؤسسات الأقل إنتاجية هي التي تقوم في غالب الأحيان بعملية التهرب من دفع الضرائب فهي لا تحاول تحسين الإنتاجية، أو تحقيق التقدم الاقتصادي لتحقيق أرباح أكبر، وإنما تقوم بعملية التهرب للحصول على موارد للتمويل وبذلك تبيع متوجاتها بأسعار منخفضة مقارنة مع الأسعار المعمول بها في السوق وذلك للحاق بالمستوى العالي الذي تتميز به نظيراتها، أي المؤسسات الأخرى التي تسعى إلى تحسين وضعيتها الاقتصادية والمالية عن طريق الزيادة في الإنتاجية أو تحسين مستوى الإنتاج.

ج إعاقة التنمية الاقتصادية³:

¹. بولوخ عيسى، الرقابة الجبائية كأداة لمكافحة التهرب والغش الضريبي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2004، ص.93.

². دحمان يزينة، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مقدمة شهادة ليسانس، اقتصاد وتسيير مؤسسة جامعة البويرة ، 2012، ص ص 39 40.

إن الأثر المتمثل في إعاقة المنافسة والذي يترتب عليها التهرب الضريبي، يؤدي بدوره إلى تأخير التطور الاقتصادي وإعاقة التقدم الاقتصادي.

د التوجيه الهـ للنشـاط الاقتصادي: قد يلجأ الأعوان الاقتصاديون إلى أنشطة اقتصادية في القطاعات الأكثر حساسية للتهرب الضريبي ولا يأخذون بعين الاعتبار الأنشطة التي تساعد في التنمية الاقتصادية وتزيد القيمة المضافة والدخل الوطني، أي أنهم لا يتوجهون إلى الأنشطة الاقتصادية التي تخلف ثروات إضافية، وبذلك فالتهرب الضريبي يصبح سببا في الركود الاقتصادي والتخلف.

هـ ظهور أزمة رؤوس الأموال: إن عملية التهرب الضريبي تتمثل في أغلب الأحيان في إخفاء المكلف رقم أعماله أو أرباحه الحقيقية وتتم هذه العملية إما عن طريق الاكتناز، أو على شكل أوراق نقدية أو على شكل معادن كالذهب بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المكلفين يقومون بفتح حسابات بنكية خارج الوطن وتهرب رؤوس الأموال الشيء الذي يؤدي إلى إنقاص إيرادات الدولة، وإضعاف الوطن وتهرب رؤوس الأموال الشيء الذي يؤدي إلى إنقاص إيرادات الدولة، وإضعاف الموجودات الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب الضريبي يضعف من مبالغ الإدخارات العمومية وبالتالي إضعاف الاستثمار والتقليل من إمكانيات الدولة في مجال الإنفاق العمومي مثل التعمير، بناء المدارس...

2. الآثار المالية:

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العمومية للدولة بحيث يفوت على الدولة جزء هام من الموارد المالية، ويترتب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية اتجاه مواطنيها، وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة للجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الاقتراض.

إن نقص الأموال في الخزينة العامة يؤدي إلى عجز الدولة جزئيا عن تنفيذ المشاريع النافعة إذا أن نقص الإيرادات، الذي مرده التهرب الضريبي يؤدي إلى وقوع اختلال مالي بين الإيرادات العامة والنفقات لعامة، ومنه العجز في الميزانية العامة التي يشترط فيها أن يتوازن الإيراد مع الإنفاق، فاعتماد نفقاتها المتزايدة، خاصة أمام تراجع الموارد الأولية، والأساسية المصدرة إلى الأسواق العالمية، وتدهور قيمة العملات العالمية مع انخفاض مرد ودية الجبائية البترولية لبعض الدول، بعد أن كانت تغطي جانبا من إيرادات الميزانية العامة، ولذلك نجد فجوات تسجلها الميزانية العامة، تعود أغلب الأحيان إلى النقص في المردود الضريبي الناتج عن التهرب، وليس تلك الفجوات، والإختلالات المالية فتلجأ هذه الدول إلى الحث عن مصادر أخرى للتمويل، تكون سببا في الضغط على التنمية الاقتصادية لما تشكله من آثار سيئة ومن بين هذه المصادر¹.

¹. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص. 71.

هو ضخ قدر من النقود " الكتلة النقدية " ويطلق عليه كذلك التمويل بالتضخم، وينتج عنه زيادة مفرطة لأسعار، دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ظهور التضخم باختلاف أنواعه ونقص القدرة الشرائية للمواطنين مما يؤدي إلى تغيير نمط الاستهلاك.الإضافة إلى انخفاض الصادرات في البلد مما ينجز عنه قصور في الحصول على العملة الصعبة واللجوء إلى السوق الموازي في التعاملات الاقتصادية

ب الدين العام:

أن اللجوء إلى الدين العام باختلاف مصدره (داخلي أو خارجي)، ومدته (طويلة أو قصيرة) وطريقة الاكتساب (عام أو عن طريق البنك) يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، على رأسها اختلال ميزان المدفوعات، حيث تتحمل الأجيال المستقبلية أعباء هذه القروض العامة وخاصة إذ استخدمت كمصاريف استهلاكية أما إذا استخدمت في المشروعات الاستثمارية، فإن العبء يكون عليها كما أن الدولة إذا استمدت أموالها من القروض، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب في المجتمع بفعل القدرات الشرائية الجديدة وتختلف نتائجها باختلال مستوى التشغيل السائدة في الدولة، ففي حالة التشغيل الكامل فإن هذه الزيادة تنعكس في جهاز السعر (أي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار) أما في حالة الاستخدام غير التام لموارد تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة في الإنتاج عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة ولكن هذه الزيادة تنعكس في جهاز السعر عندما يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن، وهو وضع الدول المتخلفة، أي وجود موارد عاطلة، إلا أن التمويل عن طريق القروض غالباً ما ينعكس في جهاز الأسعار أكثر منه في جهاز الإنتاج، نظراً للجمود الذي يميز الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة، أما في حالة اعتماد الحكومة على الاقتطاعات الضريبية في تمويل الإنفاق العام، فإن آثار إنفاقها يكون محدوداً على الإنتاج، لأنه يشكل زيادة في وسائل الدفع، وإنما هو تحويل جزء من القوة الشرائية الموجودة بين الأفراد إلى أيدي أفراد آخرين، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس، وتبقى فعاليته مقتصرة على جدول الإنفاق¹.

ج التـأثير علـى التجـارة الخارجـية :

ارتباط الدولة بالمحيط الدولي، فإنها تعمل على ترقية التجارة الخارجية من خلال فتح السوق الوطنية على الأسواق العالمية، وذلك من أجل توفير حاجاتها الضرورية من السلع الرأسمالية، كذلك العمل على تصدير منتجاتها الوطنية العالمية جلب العملة لصعبة فإن كان هذا التصدير بكميات كبيرة، ازدادت قدرة البلد على زيادة الإستيراد للسلع لرأسمالية الضرورية ويعمل ذلك على إثراء الخزانة العامة، ولكن تبقى المشكلة في البلدان النامية هي اعتمادها على تصدير المواد بأسعار منخفضة واستيراد سلع التجهيزات بأسعار مرتفعة، وبالتالي اللجوء إلى الخزينة العمومية لتغطية النقص في حالة وجود العجز في الخزينة نفسها، فإن ذلك يؤثر سلباً على التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي

¹ غضبان مريم، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، نيل شهادة ماستر مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق،

جامعة البويرة، 2015، ص 36، 37.

تضطر الدول إلى جلب رؤوس الأموال الخارجية لتنشيط وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، ويبقى ذلك العجز أو لجوء إلى الموارد المالية الأخرى له أثر بالغ على المكلف الضريبة فبما بعد، حيث يؤدي إلى زيادة سعر الضرائب، أو فواتير جديدة، ويتحملها المكلف الذي لا يتهرب وذلك من أجل تغطية العجز الحاصل ولذلك فإن عرقلة تحصيل الضرائب يؤدي إلى تأثير على الإنفاق العام، من خلال ذلك العجز أو الموارد المالية الأخرى، لأن ذلك يؤدي إلى حرمان الدولة من القيام بكثير من أوجه الإنفاق العام¹.

3 الآثر الاجتماعي للاقتصاد:

بغيا العدالة الضريبية تغيب العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب الضريبي يخل بإعادة توزيع المداخل بين طبقات المجتمع ويزيد الفوارق الطبقيّة بينها، بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب الضريبي يؤثر على سيكولوجية المكلفين النزهاء نظرا لسقوط العبء الضريبي كله عليهم، فانتشار الغش والخداع بين مختلف طبقات المجتمع يؤدي إلى تدهور الحس الجبائي وغياب الوعي الفردي لدى المكلفين وتغيب الثقة في سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ويفضل بذلك الممولين النفع الخاص عن النفع العام ويمتنعون عن دفع الضريبة والمشاركة في النفقات العمومية².

4 لآثار على فعالية النظام الضريبي:

يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية هذا النظام، فإن انتشار الظاهرة كدليل على فعالية النظام الضريبي في هذا المجال نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويبتعد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة³

الفرع الثاني : أساليب التهرب الضريبي :

تسعى الدول جاهدة إلى مكافحة هذه الظاهرة بالوسائل المختلفة، التي تتبلور في المعالجة والقضاء على أسباب التهرب ذاتها⁴.

¹. يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، أحمد عبد الله، المالية العامة، دون دار النشر، مصر، 1995، ص 157.

². احمد عباس محززي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه، في العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 79.

³ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 163.

⁴د. محمد خير العكام، المالية العامة I (الإيرادات والنفقات)، منشورات الجامعة الافتراضية السورية الجمهورية العربية السورية 2018، ص ص 217، 218.

من الناحية السلوكية والنفسية: يكافح التهرب الضريبي على المستوى الداخلي والدولي من خلال معالجة الخلط الحاصل في العوامل الذاتية المتعلقة بالمكلف ذاته ،والذي دفعه أصلاً إلى سلوك التهرب الضريبي، وهذه المعالجة يمكن أن تتحقق بالوسائل التالية:

1. لجوء المشرع وكذلك الإدارة الضريبية إلى العمل على من قيام الشخصية المتهربة من الضريبة، وذلك من خلال تحسن العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية.

2. العمل على تخفيف العبء النفسي للضريبة على المكلف من خلال تنمية الوعي الأخلاقي والضريبي لديه، وبيان أهمية الضرائب في تمويل عملية التنمية، وتحقيق آمال الشعب. وتدعيم ذلك الوعي لدى المكلف بإحساسه بأهمية الضرائب، بصفاتها مظهراً من مظاهر التعبير عن التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع ،مما يشعره بأن دفع الضرائب هو التزام أخلاقي قبل أن يكون التزاماً قانونياً. وتؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في تنمية الوعي الأخلاقي للمكلف وتصحيح إدراكه؛ لتقدير خدمات الحكومة وحاجة الأخيرة إلى الضرائب لتمويل هذه الخدمات. ويمكن إحداث ذلك بواسطة رفع مستوى فاعلية الإنفاق العام، أي الاهتمام بالمنفعة المعنوية للنفقات العامة.

أو قد يتم ذلك عن طريق التوسع في تطبيق طريقة حجز الضرائب من المنبع ،فقد ثبت عملياً انخفاض العبء النفسي للضرائب التي تتم جبايتها بالحجز من المنبع.

3. الاهتمام بعنصر العقوبة بصفاتها الرادع الأهم للتهرب الضريبي ،فلا يكفي فرض العقوبات على المكلفين المتهربين من أداء التزاماتهم الضريبية ،بل يجب أن تكون هذه العقوبات جديّة ورادع فعلاً، كأن تصل إلى حدا لعقوبة المقيدة للحرية.

. ومن الناحية التشريعية: يجب تأكيد دور المشرع الضريبي في منع المكلف من الإفلات من التزاماتها الضريبية كلياً أو جزئياً ، وذلك من خلال الوسائل التالية:

أ. العمل على استقرار النظام الضريبي: فاستقرار القوانين الضريبية يخفف عبء الضريبة على المكلفين ،ويضفي على التزامه منوعاً من القناعة والرضا.

ب . مراعاة المبادئ العامة في فرض الضرائب: لأنه بقدر احترام المشرع لقواعد العدالة والعمومية والمساواة في الضرائب التي يفرضها، يكون احترام المكلفين للقانون والالتزام بأداء هذه الضرائب.

ج . تحقيق التنسيق التشريعي: سواء بين نصوص التشريع الضريبي، أو بينها وبين نصوص التشريعات الأخرى.

. من الناحية الفنية والإدارية: لا يمكن للتشريع الضريبي أن يحقق أهدافه المرجوة منهما لميعهد بتطبيقه وتنفيذه إلى إدارة ضريبية ذات كفاءة، وإن كانت الإدارة الضريبية ذات الكفاءة لايمكنها أن تحول الضريبة السيئة إلى ضريبة حسنة ،فإن إدارة بلا كفاءة يمكنها أن تحول أحسن الضرائب إلى أسوأها. فتصبح النصوص التشريعية حبراً على ورق أو مادة بلا روح.

لذا فإنه يجب خلق إدارة ضريبية على مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة وحسن التعامل، وهذا قد يتم إما من خلال تحفيز عناصر الإدارة الضريبية سواء عن طريق الحفز المادي أو المعنوي لعناصرها، وإما عن طريق منح الإدارة الضريبية حق الاطلاع على الوثائق والمستندات الخاصة بالمكلف.

. من الناحية الاقتصادية: يمكن مكافحة التهرب الضريبي والوقاية منه بمعالجة أمرين مهمين هما:

الأمر الأول: العمل على مجابهة وتضييق نطاق الاقتصاد الحقيقي للدولة، وتشجيع المكلفين على الانخراط في صفوف الاقتصاد الرسمي، بما يحققه ذلك من زيادة في حجم الحصيلة الضريبية وتخفيض معدل التهرب الضريبي.

الأمر الثاني: الاهتمام بالوضع الاقتصادي للمكلفين والمجتمع عموماً، وتوجيه الإنفاق العام نحو رفاهية المجتمع وتطوير النشاط الاقتصادي فيه. ومراعاة كل الاعتبارات الاقتصادية التي تؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي عليهم¹.

¹ د. محمد خير العكام، نفس المرجع السابق، ص 219.

المبحث الثالث: الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت الموضوع .

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية . وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها . مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي يعالجها الدراسات الحالية .

المطلب الأول : عرض الدراسات المحلية التي تناولت الموضوع.

حيث تناولنا في هذا المطلب دراسات محلية سبق وان تطرقت لنفس موضوع الدراسة.

- دراسة بن داني محمد ، وابن الحاج جلول الياس ، دور الرقابة الجبائية في الحد من لتهرب الضريبي ، سنة 2020/2019، قدمت الدراسة ضمن نيل مذكرة تخرج شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي ، في مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، جامعة مستغانم.

انطلقت الدراسة من إشكالية ماهو دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي وذلك بهدف تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي ومدى تأثيرها بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الخاصة وإبراز معوقات الرقابة الجبائية والتي تعمل على الحد من كفاءتها بغية تحسينها وإبراز الأجهزة القائمة على مكافحته بالوسائل والإجراءات المتخذة و لذلك للوقوف على قدرتها وفعاليتها في المكافحة .

قد انطلق الباحثان من الفرضية التالية : تعتبر الضرائب من أهم وأقدم وسائل تمويل الخزينة العمومية ، وقد اعتمدوا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأجهزة القائمة على الرقابة الجبائية ، واهم الطرق والوسائل المستخدمة ، المنهج التحليلي الذي تم تحليل ظاهرة التهرب الضريبي وفعالية الرقابة الجبائية ف بمحاربتها بغية الوقوف على معوقاتها وتصحيحها ، قد توصل والى جملة من النتائج إن التنسيق بين الإدارة والإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى لعب دورا هام في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها وهذا شأنها في تعزيز استراتيجيات مكافحة التهرب الضريبي وهذا ما يثبت صحة الفرضية التالية : محاربة التهرب الضريبي تتطلب تضامنا وتضافر بين الإدارة الجامعية والعمومية حيث خرجو بمجموعة من التوصيات أهمها : التنسيق المحلي والدولي بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الأخرى من اجل تزويدها بما تحتاجه من معلومات .

. دراسة حمداوي امنة ، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ،دراسة حالة لمديرية الضرائب أم البواقي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي فرع علوم تسيير تخصص إدارة مالية ،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية قسم علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي سنة 2016 . 2017. انطلقت الدراسة من إشكالية أي ماهو دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ، وذلك بهدف معرفة أهم مكونات الرقابة الجبائية ومدى قدرتها على المساهمة في الحد من التهرب الضريبي ، والتي تعتبر ظاهرة اقتصادية خطيرة

تعيق التنمية الاقتصادية ، في حين أن الرقابة الجبائية تعتبر عنصر هام تبني عليه صحة ومصداقية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة ، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة على المكلفين . وقد انطلقت الباحثة من الفرضية التالية لاتوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين سلطات الإدارة الجبائية والتهرب الضريبي ، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية للتهرب الضريبي والرقابة الجبائية ، والمنهج التحليلي الذي تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات ثم القيام بتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتوصل إلى جملة من النتائج أهمها: SPSS

إن اتجاهات بعض الأفراد فيما يتعلق بمحور التهرب الضريبي كانت ايجابية بدرجة اقل من السابق مما يدل على جهل بعض الأفراد الموظفين في المديرية بخطورة التهرب الضريبي ، مع اعتماد بعض الآخر بمبدأ السرية وعدم الإفصاح وعدم التشدد في فرض للجزاء على المتهربين في دفع الضريبة ، الأمر الذي يردع المكلفين الذين يقومون بموازنة العقوبة في حالة التهرب مع العائد من التهرب ، فيجدون أن الكفة تميل لصالح عوائد التهرب ، حيث خرجت الباحثة بمجموعة من التوصيات من الحد من التهرب ب الضريبي أهمها:

العمل على سد كل الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وهذا لمنع المكلف بالضريبة من التجنب عن دفع الضريبة باستغلال تلك الثغرات

. دراسة سميرة بوعكاز 2015 معنونة بمساهمة التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي ، دراسة بمديرية الضرائب مصلحة لأبحاث والمراجعات بسكرة ، رسالة لنيل دكتوراه ط3 في العلوم التجارية تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ، انطلقت الدراسة من إشكالية إلى مدى تساهم فعالية التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؟ وقد هدفت الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين تدقيق الجبائي ومساهمته في الحد من التهرب الضريبي حيث أن التدقيق الجبائي عنصر هام ضمن النظام الضريبي التصريحي ، وذلك بإدارته بعدالة وفعالية التي تبني على مدى صحة ومصداقية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة .

بالإضافة إلى تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي و واقعها في ظل النظام الضريبي وإبراز أهمية التدقيق الجبائي من خلال تأكيد على مدى صدق وصحة لتصريحات الجبائية والمحاسبية المكتتبه من طرف المكلفين .وانطلقت الباحثة من الفرضية التالية : يساهم برنامج التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي . وللاجابة على الفرضية استخدمت الباحثة المنهج التفسيري من اجل فهم وتفسير مدى مساهمة فعالية تدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي ، معتمدا على المزج بين الاستكشافي والاختباري ، وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها انه يمكن للتدقيق الجبائي دورا هاما في الكشف عن مواطن التهرب الضريبي واسترجاع مبالغ هامة لخزينة الدولة ، إلا إن هذا يحتاج للكثير من الدعم لتحقيق فعالية الجودة المطلوبة وتوفير إمكانيات المادية والبشرية اللازمة ، كما تسمح مؤشرات الأداء بتقييم حجم التهرب الضريبي ، وتحديد فئة المكلفين الملتزمين ضريبيا ، وكذلك يمكن لتحفيزات

المقدمة للمراجعين وأعوان الإدارة الضريبية ، سواء مادي أو معنويًا أن ترفع من مرد ودية عملهم وهذا ما يبعضهم عن كل تأثير خارجي قد يخل باستقلاليتهم وتحيزهما اتجاه الممولين .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع.

حيث تناولنا في هذا المطلب الدراسات الأجنبية التي سبق وان تطرقت لنفس الدراسة الحالية :

*دراسة عربية :

- دراسة محمد أبا بكر احمد ومحمد جار النبي المختار 2016 المعنونة بأثر فحص الرقابة الجبائية للقوائم المالية للحد من مخاطر التهرب الضريبي ، دراسة ميدانية على دوان الضرائب بالسودان .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الفحص الضريبي للقوائم المالية في الحد من مخاطر التهرب الضريبي ، استخدم الباحثان استمارة استبيانيه لجمع البيانات الأولية من مفتشية الفحص الضريبي للعاملين بدوان الضرائب بالسودان ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها نقص الحصيلة الضريبية ، تقليل مستوى الثقة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب ، تعتبر مخاطر التهرب الضريبي وان إتباع أساليب الفحص الضريبي لعينة أو الفحص الضريبي التحليلي يقلل من مخاطر التهرب الضريبي.

دراسة سرحان 2010 المعنونة بدور إجراءات لتدقيق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الجمهورية اليمنية انطلقت الدراسة من إشكالية ما مدى مساهمة التدقيق الضريبي ف الحد من التهرب الضريبي لدى الجمهورية اليمنية وذلك بهدف معارف استناد المدقق الضريبي باليمن على معايير التدقيق الدولية عند إجراء أعمال التدقيق وإبداء ما إذا كانت الإجراءات التي يعتمد عليها المدقق الضريبي عند أداء أعمال التدقيق الضريبي ، تحد من التهرب الضريبي ، وانطلق الباحث من الفرضية التالية : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الضريبي والتهرب الضريبي ، وللاجابة على الفرضية اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

إن استناد المدقق الضريبي باليمن على معايير التدقيق الدولية عند إجراء أعمال التدقيق كحد من التهرب الضريبي ، إلا أن المدقق الضريبي لا يقوم بوضع استراتيجيات التدقيق القائمة على تحليل أوسع أنواع المخاطر بالإضافة إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية عند أداء التدقيق وعدم استبدالها بالأساليب الحديثة .

*دراسة أجنبية:

Azer and Asaf

دراستهم سنة 2015 المعنونة بماذا إمكانية تطبيق أسلوب المراجعة الالكترونية في تنفيذ إجراءات الرقابة الجبائية في أذربيجان .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق أسلوب المراجعة الالكترونية في تنفيذ إجراءات الرقابة الجبائية ،في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية للممولين ، بهدف تقليل مخاطر التهرب الضريبي في أذربيجان ، وذلك نسبة إلى انتشار الشركات الكبرى التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية والالكترونية ، وخلصت الدراسة التي تمت على 30 حالة تطبيقية ، إلى عدة نتائج منها اختصار زمن عملية الرقابة الجبائية بنسبة 30% تقريبا لكل من الممولين والإدارة الضريبية ، زيادة عائد الضرائب المحصلة .

- Gbegi adebisi

دراستهم المعنونة بأثر التهرب الضريبي على ضريبة الدخل الشخصي في نيجيريا

تهدف الدراسة إلى تحديد اثر التهرب الضريبي على تحصيل ضريبة الدخل الشخصي في نيجيريا و اختبار العلاقة بين معدلات الضريبة والتهرب الضريبي، قد انطلقت الدراسة من إشكالية: هل توجد علاقة ذات دلالة بين التهرب الضريبي وضريبة الدخل الشخصي في نيجيريا ؟ وللتحقق من الإشكالية وضع الباحثان الفرضية التالية، لوجد علاقة ذات دلالة بين التهرب الضريبي وضريبة الدخل الشخصي في نيجيريا، وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها :

انه توجد علاقة بين التهرب الضريبي وضريبة ا لدخل الشخصي وان معدلات الضريبة لها تأثير على زيادة معدلات التهرب الضريبي حيث كلما زاد معدل زادت نسبة التهرب الضريبي

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف .

من خلال العرض والبحث على الدراسات السابقة نلاحظ وجود اختلاف من حيث المعالجة لكل دراسة حيث الكثير من الدراسات ركزت على الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي كمواضيع مستقلة ، حيث تميزت كل دراسة عن الأخرى بخاصية معينة .

يمكن تلخيص ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة في ما يلي :

أوجه التشابه:

- القاسم المشترك بين بعض الدراسات السابقة والدراسة الحالية هو دور الرقابة في الحد من التهرب الضريبي

. تعتبر الرقابة الجبائية الآلية الوحيدة الفعالة التي تعتمد عليها كل الدول لمكافحة التهرب الضريبي ، رغم تنوع البيئات والثقافات.

. وجود قصور شديد في دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ، وهذا راجع لعدة أسباب في التشريع من جهة ، ونقص الكفاءات العلمية والعملية المؤهلة للقيام بهذا الدور من جهة أخرى .

أوجه الاختلاف :

. بعض الدراسات السابقة تناولت المتغير الرقابة الجبائية كموضوع مستقل ، أما بعض الآخر تناول التهرب الضريبي علاقته بالمتغير تابع على غرار الرقابة الجبائية ، في حين إن دراستنا جمعت بين المتغيرين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي .

. جميع الدراسات السابقة قامت بدراسة حالة في حين إن دراستي تطبيقية كانت عبارة عن دراسة استثنائية .

. المنهج المتبع في بعض الدراسات السابقة يختلف عن المنهج المستعمل في دراستي وهو المنهج الوصفي

. اختلفت دراسة الحالية عن بقية الدراسات في احتواءها على تصور مقترح.

اعتمدت الدراسات السابقة على نماذج إحصائية أما الدراسة محل البحث فاعتمدت على تقرير المدقق ومجموعة من الحسابات .

- تمت الدراسات السابقة في بعض الدول العربية وأخرى بمناطق داخل التراب الوطني وتم بعضها الآخر في نيجيريا وأذربيجان ، في حين تم انجاز الدراسة الحالية في الجزائر بولاية عين الدفلى على مستوى مديرية الضرائب .

- اختلفت اتجاهات الباحثين في الدراسات السابقة حيث كانت تهدف تارة إلى بيان الفحص الضريبي للقوائم المالية وتارة أخرى التركيز على عنصر من عناصر البحث ، بينما تتطلع الدراسة الحالية الى التعرف على فعالية الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

من حيث الدراسة يمكن اعتبارها تحليلية لكونها تأخذ وتحلل وثائق وتقارير مأخوذة من مديرية الضرائب .

القيمة المضافة .

من خلال استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية أو القيمة المضافة التي تعالجها هذه الدراسة وهي :

تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة.

. لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط إنما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة أكبر.

. ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع دور الرقابة الجبائية الداخلية في مكافحة التهرب لضريبي كمتغيرين متصلين ،وشمول عينتها لتشخيص الواقع ، واستخدامها لمنهج الوصفي .

خلاصة الفصل

أن دراسة موضوع ظاهرة التهرب الضريبي والرقابة الجبائية على طول هذا الفصل، برهن لنا أن هذه الظاهرة أضحت من المواضيع التي تشغل جميع مكونات المجتمع من سلطات عامة ومجتمع مدني، بل أصبحت جل الدول تفكر في إيجاد حلول تقلل من انتشار هذه الظاهرة لأنها تستهدف مداخيل الخزينة العمومية من عائدات الضريبية .

- يعكس تحليل ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، الكثير من الحقائق المختلفة والمخيفة والغامضة في الكثير من جوانبها لعل أهمها :

- قوة الدوافع إلى التهرب الضريبي (أسباب تاريخية واجتماعية).

- ضعف الموانع من التهرب (ضعف الإدارة والرقابة الجبائية، نقص العقوبات المالية .

- يعتبر سوق حجم الموازي والثغرة الجبائية وانخفاض مبالغ الاقتطاعات الضريبية مظاهر أو مؤشرات تعكس الحجم الكبير لظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر .

- أن وضع التهرب الضريبي المسجل في لجزائر بين انه خطير ومهيمن، نجمت عنه العديد من الآثار السلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي .

- يتضح من خلال تقييم فعالية الرقابة الجبائية وجود عدة مشاكل يعاني منها نظام الرقابة الجبائية في الجزائر، وتتمثل في انعدام الثقافة الضريبية لدى المكلف بالضريبة .

- وإذا كانت الرقابة الجبائية من أنجع الوسائل لمحاربة التهرب الضريبي، إلا أنها تبقى قاصرة وهذا لنقص الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في الميدان المحاسبي والقانوني.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي والميداني لدراسة الرقابة
الجبائية كأداة في محاربة التهرب الضريبي

تمهيد

بعد تناولنا الجانب النظري من موضوع البحث و التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالتهرب الضريبي وأهمية الرقابة الجبائية في محاربه من خلال مجموعة من الآليات تتبعها الإدارة الجبائية ،كان لزاما علينا أن نتطرق لذلك في الواقع في الجانب التطبيقي .

قمنا بدراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى ،من اجل مواكبة مختلف الإجراءات الميدانية التي يتولى الأعوان المكلفين بالرقابة القيام بها ومن هنا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث نذكرها :

المبحث الأول:تقديم عام لمديرية الضرائب عين الدفلى

المبحث الثاني:إجراءات الرقابة الجبائية المتبعة في المديرية

المبحث الثالث: أثر الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى .

المديرية الولائية للضرائب تعتبر السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سيادتها الجبائية، من خلال إجراء عمليات الرقابة للمكلفين الذين لهم تكليف جبائي لتلك الدولة .

المطلب الأول : تعريف ونشأة المديرية لولاية عين الدفلى

هي عبارة عن إدارة عمومية ذات طابع محلي غير ممرضة تابعة وصائيا و وظيفيا لوزارة المالية - المديرية العامة للضرائب- تضم عدة مديريات فرعية بالإضافة إلى مصالح خارجية.

الجدول رقم (1) : بطاقة تعريفية لمديرية الضرائب بعين الدفلى .

المعيار	الخصوصية
الاسم	المديرية الولائية للضرائب
الطبيعة	إدارة عمومية
تاريخ التأسيس	1991
المرسوم التنفيذي	رقم 60 المؤرخ في 21/02/1991
المقر	عين الدفلى

أنشأت مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى سنة 1991 وذلك بموجب مرسوم تنفيذي رقم 60 المؤرخ في 21/02/1991 والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها وتضم خمس 05 مديريات فرعية وهي:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحويل.
- المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للوسائل.

بالإضافة إلى هذه المديريات الفرعية نجد مصالح خارجية والمتمثلة في :

- 12 مفتشية اختصاص ضريبي.
- 10 قباضات ضرائب

▪ مفتشية الطابع والتسجيل وبطاقة المواريث.

وتضم المديرية 438 موظف الأغلبية من السلك التقني (مفتش قسم، مفتش مركزي، مفتش رئيسي، مفتش مراقب، عن معاينة، الأسلاك الإدارية)، أغلبهم ذو مستوى ثانوي فما فوق.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب عين الدفلى

يعتبر الهيكل التنظيمي الطريقة التي يستمد منها المدراء لتنظيم الأفراد داخل المؤسسة، فيمكن تعريف هذا الهيكل بأية مجموعة من الأنشطة مجمعة في إدارات أو أقسام في المؤسسة يهدف إلى المساعدة في تحقيق التنسيق أو الترتيب الفعال لإنجاز الأنشطة وتجنب التضارب والصراعات و الازدواج في تنفيذ هذه الأنشطة وإهمال أي وظيفة من الوظائف مهما كانت صلتها.

مركز الضرائب

نشر بتاريخ: 29 أيار 2014

هو مكلف بـ:

* تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال

اختصاص *مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛

* مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

* مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛

* إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛

* الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

* تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛

* ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم؛

* البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛

* إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛

* تدرس الشكاوى وتعالجها؛

* تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛

* تعوض قروض الرسوم؛

* تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛

* تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها

الأساسي؛

* تنظم المواعيد وتسييرها؛

*تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

يتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية و قباضة ومصالحتين:

1. المصلحة الرئيسية للقباضة والتكليف:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيل مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و /أو لمراجعة المحاسبة؛
- إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

(أ) المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛

(ب) المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية ؛

(ج) المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛

(د) المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛

(هـ) المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكليف:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها و توزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوصل تقييميه دورية .

تعمل على تسيير:

(أ) مصلحة البطاقات والمقارنات ، وتكليف:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

- التكفل بطبقات تعريف المكلفين بالضريبة.

(ب) مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقاً من المعلومات
والاسـمات المجمعـة.

ج) مصـالحة التـدخلات التـي تـعمل فـي شـكل فـرق؛ وتـكلف بـ:
- برمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا
إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها؛
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقاً من المعلومات
والاسـمات المجمعـة .

د) مصـالحة المراقبـة، التـي تـعمل فـي شـكل فـرق، وتـكلف بـ:
- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3. المصـالحة الرئيسـية للمنازـع، وتـكلف بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات
أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
تـعمل عـلى تـسـيير:

أ) مصـالحة الاحتـجاج، وتـكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها
و/أو استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقطوعة
المصـالحة.

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو
المطالبـة بالأشـياء المحجـوزة؛
- معالـجة منازـع ات التحصـيل.

ب) مصـالحة لجان الطـعن والمنازـع ات القضـائية، وتـكلف بـ:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص
لجان الطـعن ات الإعـفائي.

- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون و الشكاوى المقدمة
للهيئات القضائية؛

ج) مصـالحة التـبليـغ والأمـر بالـدفع، وتـكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية؛
- الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

4. القباض، وتكاليف _____:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمير _____ لعل _____ تسمى _____:

- مصطلح _____ لغة الص _____ ندوق.
- مصطلح _____ لغة المحاسبة.
- مصطلح _____ لغة المتابعات.

تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق .

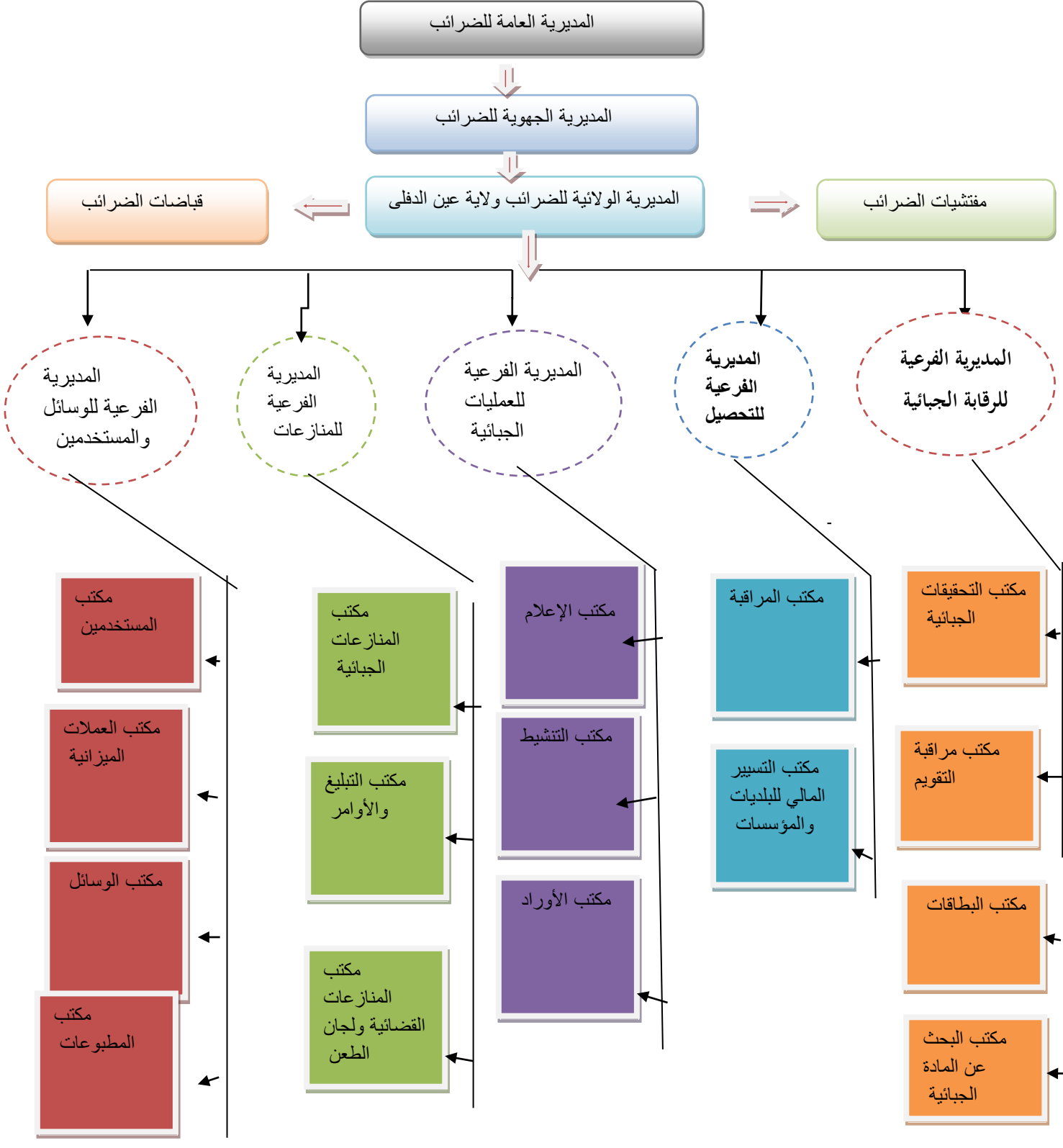
5. مصطلح الاسـتقبال والإعلام، تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظيم اسـتقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم _____؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6. مصطلح الإعلـام الآلي والوسـائل، وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات.

الشكل رقم 2 : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب .



المصدر : مديرية الضرائب .

المطلب الثالث: مهام المديرية الولائية للضرائب و مديرياتها الفرعية .
حيث تماشى هذا المطلب مع مهام كل مصلحة من مصالح المديرية وفروعها .

الفرع الأول : مهام المديرية

تتلخص بشكل عام في ما يلي:

1. مراقبة ومحاربة التهرب الجبائي : و تتم على مستوى :

✓ المصالح المختصة بمراقبة المحاسبات.

✓ مستوى آليات انتقال الملكية العقارية.

2. المنازعات : ومنها

✓ الشكليات ذات الطابع الجبائي.

✓ الشكايات ذات الطابع الإداري ويتم على مستوى: لجنة الدائرة، اللجنة الولائية للطعن.

✓ المنازعات ذات الطابع اتبعي ويتم فيه دراسة الملفات المقدمة أمام العدالة وكناتج عام يتم جرد

المداخيل الجبائية لمختلف النشاطات الإقليمية وبالمقابل هناك الإجراءات الردعية وتتمثل في:

-قرار الغلق المؤقت.

-الرهن العقاري.

-جدول الدفع بالتقسيط.

-المتابعة عن طريق التبني الشخصي (commandements).

-الإشعارات إلى غير الحائز (ATD).

الفرع الثاني : المديرية الفرعية لمديرية الضرائب

1) المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : وينقسم إلى مكتبين

1-1 مكتب التنشيط والتنظيم والعلاقات العمومية:

✓ توزيع المعلومات و المناشر و المذكرات الواردة من الإدارة المركزية و المديرية الجهوية و المتعلقة

بتطبيق التشريع و التنظيم الجبائيين.

✓ تنسيق أشغال تجديد إجراءات تحديد أسس الضريبة بالنسبة للمكلفين و الخاضعين للضريبة التابعين

للنظام الجزافي.

✓ السهر على احترام آجال إصدار الضريبة من قبل مفتشيات الوعاء في مجال الضرائب و الرسوم التي

يقوم بمعالجتها مركز الإعلام الآلي.

✓ متابعة ومراقبة تنفيذ وإنجاز برنامج عمل مفتشيات الوعاء، فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية

ولإحصاء الدوري للمكلفين بالضريبة وعمليات الرقابة.

✓ تنشيط أعمال هذه المفتشيات بالاتصال مع المصالح المعنية للمديرية الجهوية في إطار القيام بأعمال من أجل تحسين مناهج العمل أو المعاينة وإجراءات التدخل والمراقبة من أجل تنسيق المعاملات ونسب الأرباح والخسارة.

✓ استقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه وإعطاء المكلفين بالضريبة المعلومات الخاصة بالتشريع والتنظيم الجبائين.

1-2 مكتب الجداول والإحصائيات:

✓ استلام المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء والتحصيل المقدمة من الهياكل الأخرى للمديرية الولائية.

✓ إعادة المعلومات الجبائية الضرورية وإبلاغ الجماعات المحلية والهيئات المعنية باه لتحضير ميزانياتها غير أنه بالنسبة للولايات التي تضم عدة مديريات للضرائب تكون عملية تبليغ المعلومات من اختصاص المديرية الجهوية على أساس المعلومات التي تقدمها هذه المديرية الولائية نفسها.

(2) المديرية الفرعية للتحصيل : وتنقسم إلى ثلاث (03) مكاتب

1-2 مكتب المراقبة والتحصيل:

✓ مكتب وضعية تحصيل الموارد الجبائية وشبه الجبائية والغرامات والعقوبات المالية والمحاصيل المتعلقة بالبلديات وبصفة عامة كل محصول تتكفل بتحصيله قانونا قباضة الضرائب وتسجيل النقائص أو التأخرات المحتملة وتحديد الإجراءات التي من شأنها تصحيح و امتصاص هذه النقائص.

✓ متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة المهيمن وفحص وضعية المكلفين بالضريبة.

✓ المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية واتخاذ الإجراءات القسرية ضدهم وكذا اتخاذ التدابير إلى التصفية السريعة للأقساط الضريبية غير المحصلة.

✓ السهر على التصفية السريعة للتدابير الجبرية والعمولات الخارجة التي من تكلف بها قباضات الضرائب الموجودة في الولاية.

✓ مراقبة حالة تصفية محاصيل الخزينة والسجل الخاص بترحيل المبالغ.

✓ التقييم الدوري لوضعية التحصيل الذي قامت به كل قباضة بالنسبة إلى الضرائب والمحاصيل الواجب تحصيلها.

2-2 مكتب مراقبة التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية والمحلية :

✓ مراقبة الميزانية الأولية والإضافية والتراخيص المتضمنة بفتح الإعتمادات المخصصة للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية التي تتكفل بتسييرها المالي قباضات الضرائب الموجودة في الولاية.

✓ مراقبة تنفيذ الإيرادات المقررة في ميزانيات تلك البلديات والمؤسسات.

✓ ضمان تصفية حسابات التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية.

(3) المديريات الفرعية للوسائل والمستخدمين:

وتنقسم إلى أربعة (04) مكاتب:

3-1 مكتب المستخدمين والتكوين:

- ✓ تسيير المستخدمين ومتابعة مسارهم المهني.
- ✓ الاستعمال العقلاني لمناصب العمل.
- ✓ تنظيم لجان المستخدمين واستدعائها للاجتماعات.
- ✓ القيام بإجراءات التمويلات بين الولايات.
- ✓ المشاركة في الدراسات وتقديم الاقتراحات المتعلقة بضبط تعداد الموظفين والمشاركة في تنظيم الخدمات الاجتماعية للمستخدمين.

3-2 مكتب الوسائل:

- ✓ اقتناء الأثاث والمعدات واللوازم الخاصة بالمكاتب والموارد المتعلقة بالتنظيف والصيانة الضروريين للسير الحسن لمصالح المديرية الولائية للضرائب.
- ✓ تحديد وإنجاز أعمال الصيانة والإصلاح والتهيئة اللازمة للمحافظة على المجال والتجهيزات الخاصة بالمديرية الولائية للضرائب.
- ✓ المساهمة في عملية ضبط مقاييس المطبوعات.
- ✓ تنظيم مخزن المطبوعات وتمويله وتسييره.

3-3 مكتب عمليات الميزانية :

- ✓ القيام بعمليات تنفيذ النفقات، التسيير للمديرية و تصفيتهما و الأمر بصرفها.
- ✓ القيام في حدود اختصاصه بعمليات الالتزام بنفقات بواسطة تجهيز المديرية و تصفيتهما الميزانية و إعداد تقويم شامل حول استهلاك هذه الاعتمادات.

3-4 مكتب المطبوعات (الأرشيف و حفظ المعلومات) :

- ✓ المساهمة في عملية ضبط مقاييس المطبوعات ضمان تسييرها ومراقبتها بواسطة مخزن ولا شيء للمطبوعات.
- ✓ تسيير مخزن المطبوعات وتمويله وتسييره بالتعاون مع المفتشيات و القباضات وتجمع الحاجيات من أجل متابعة الطلبات بالاتصال مع المدير الجهوي للضرائب.
- ✓ ضمان توزيع وتحويل المطبوعات إلى غاية التكفل الكامل بها من طرف المفتشيات والقباضات المعنية.

4) المديرية الفرعية للمنازعات:

و تنقسم إلى ثلاث (03) مكاتب :

4-1 مكتب المنازعات الجبائية (الاحتجاجات) :

- ✓ تلقي ودراسة البث في الطلبات الرامية إلى الإعفاء أو التخفيض، أسس وعاؤها بمفتشيات الضرائب أو عند التحقيق بمحاسبة ومراقبة الأسعار والتقويمات في مجال التسيير.

- ✓ تلقي ودراسة البث في الطلبات الرامية إلى استفاضة الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة نقدا سواء كان على أثر تصريح أو دفع مسبق أو اقتطاع من المصدر.
- ✓ تلقي ودراسة البث في الطلبات الرامية إلى الإعفاء أو التخفيض في الزيادات والعقوبات وتعويض التأخير التي تطبقها قباضات الضرائب.
- ✓ تلقي ودراسة البث في الطلبات الرامية إلى الاحتجاج على إجراءات المتابعة أو الإجراءات المتبعة أو المطالبة.

2-4 مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن:

- ✓ تلقي ودراسة طلب الاحتجاج على الزيادات التي مست الإشعارات أو التصريحات المصرح بها في مجال التسجيل وعرضها على لجنة المصالحة قصد البحث والحكم فيها.
- ✓ الدفاع على الإدارة الجبائية أمام الهيئات القضائية المختصة فيما يتعلق بالاحتجاجات الخاصة بالضرائب أو الإجراءات المتعلقة بالإدارة الجبائية.
- ✓ اقتراح كل التدابير أو الإجراءات من شأنه المساهمة في تحسين الإجراءات المتعلقة بالمنازعات، حيث توجد أربعة لجان في الطعن لقرارات المدير الولائي للضرائب حيث هذه اللجان تعتمد على فحص الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وكل حصة تتكون من الضرائب والرسوم وهي:

- TAB (الرسم على النشاط المهني).
- IRG (الضريبة على الدخل الإجمالي).
- IBS (الضريبة على أرباح الشركات).
- VF (ادفع الجزافي).
- TVA (الرسم على القيمة المضافة).

3-4 مكتب التبليغ والأمر:

- ✓ ومن مهام هذا المكتب هو استقبال جميع الملفات والقرارات الصادرة عن المدير الولائي للضرائب أو المدير الجهوي للضرائب أو لجان الطعن، و تنفيذ هذه القرارات و صياغتها سواء كان الأمر بالرفض أو التخفيض، و انجاز تبليغ قرارات للمعنيين و المفتشيات المختصة و الإحصائيات المتعلقة بجوانب الطعن أو المساعدة و من مهامها الأخرى :
- ✓ الأمر بالتخفيض و التصحيح بعدم قابلية التحصيل المقررة في مجال الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- ✓ تبليغ المكلفين بالضريبة و المصالح المعنية بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي في مجال المنازعات و كذا القرارات الصادرة في مجال الطعون الولائية.
- ✓ مراقبة و تأشير شهادات الإلغاء أو التخفيض التي تسلمها مفتشيات الضرائب.
- ✓ إعداد و تبليغ جداول الإحصائيات الدورية المتعلقة بمعالجة قضايا المكاتب المعنية.
- ✓ اقتراح كل التدابير التي من شأنها المساهمة في تحسين الإجراءات الخاصة بالمنازعات.

5) المديرية الفرعية للرقابة الجبائية :

التعريف بالمفتشية:

هي عبارة عن هيكل إداري يتضمن وعاءا ضريبيا سليما و وسيلة للمراقبة و التدخل فتقوم بتحديد مختلف الخاضعين للضريبة و تراقب جميع التصريحات التي تصل إليها .كما تقوم المفتشية بالتدخل في عين المكان لمعاينة المخزونات وكذا المداخل اليومية و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة و عليه تعتبر المفتشية وسيلة ربط الدولة و الخزينة العمومية بالمكلفين بالضريبة.

مهامها

و تتمثل فيما يلي :

- ✓ فتح الملفات الخاصة بالتجارة و الحرفيين لمتابعتها و تسييرها.
- ✓ البحث عن المادة الخاضعة للضريبة .
- ✓ المراقبة في عين المكان عن المكلفين بالضريبة عن طريق محاضر المعاينة.
- ✓ تقييم القاعدة الضريبية سواء عن طريق نظام الدفع الجزافي U.F أو النظام الحقيقي VR.
- ✓ تقييم قاعدة فائض القيمة بالنسبة للعقارات المتنازل عنها.
- ✓ الرسم العقاري على الممتلكات المبنية و غير المبنية.
- ✓ غلق إنهاء الملف ت التي توقف أصحابها عن ممارسة المهنة أو الحرفة
- ✓ القيام بمعالجة الشكاوى الخاضعة بالمنازعات الضريبية.

التنظيم الداخلي لمفتشية الضرائب:

تتكون المفتشية من أربعة مصالح نتطرق لكل واحدة على حدى :

1)- مصلحة جباية المؤسسات و المهن الحرة : بها ثلاث مهام متداولة كما يلي

- الأعمال الشهرية المتكررة : تتمثل أعمال تسيير الملفات الجبائية و استقبال التصريحات لاستقلالها و مراقبتها.

- الأعمال المؤقتة :

- ✓ و تشمل استقبال التصريحات بالوجود و التصريحات بالتوقف عن النشاط.
- ✓ القيام بتسوية الوضعيات الجبائية عند وصول معلومات عن قيام الشخص الخاضع للضريبة بشراء سلع أو تحصيل مبلغ مالي مقابل أداء عمل ما. ومن مهام الأعمال المؤقتة كذلك دراسة الشكاوى و الإجابة عليها و تحضير الإحصائيات.

- الأعمال المخططة :

و تشمل بالمراقبة المعمقة للملفات الجبائية و هذا وفقا لمعيار الأهمية حيث يستدعي المراد مراقبة ملفه الجبائي مرفقا بالوثائق اللازمة لذلك (الميزانية .جدول حسابات النتائج.دفتر الأستاذ فواتير الشراء).

(2)- مصلحة مداخيل الأشخاص :

- تختص هذه المصلحة بدراسة الملفات الجبائية للأشخاص الطبيعيين حيث يخضع هؤلاء لضريبة الدخل الإجمالي (IRG) كما تعمل على مراقبة معمقة للملفات الجبائية و للمصلحة برنامج عمل يتم وقف مخطط كما يلي :
- ✓ عملية تنظيم الملفات و تسييرها تعتبر سهلة كونها معالجة ظرفية من خلال استلام التصريحات السنوية و أعمال إصدار الجداول و ترتيب الكشوف و التحقق من المنازعات.
 - ✓ عمال هذه المصلحة ملزمون بالمراقبة المعمقة للملفات ضمن الفترة المحددة لتجديد العقود الجغرافية.
- مخطط العمل:**

يكون مخطط العمل وفق الفترات السنوية كما يلي :

- ✓ من 01/01 إلى 02/15 تتم عملية مراقبة الأشخاص الطبيعيين
- ✓ من 02/16 إلى 04/15 تدعم المصلحة بأعوان مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة من أجل تجديد العقود الجزائية .
- ✓ من 04/16 إلى 04/30 تسجيل تصريحات الضريبة على الدخل الإجمالي و استدعاء المتخلفين الذين لم يتقدموا بتصريحاتهم.
- ✓ من 05/01 إلى 12/30 إعادة مراقبة الملفات لمداخيل الأشخاص الطبيعيين.

(3)- مصلحة الجباية العقارية :

- و تختص دراسة الملفات "الرسم العقاري" و "رسم التطهير" و الوعاء الضريبية لحقوق التسجيل .
- ✓ تقوم بحساب الضريبة على فوائض القيمة الناتجة عن بيع عقار برنامج عمل هذه المصلحة مرتبط بأعمال أو سندات مخول بها قانونا لإنجازها، و من بين هذه السندات ما هو دائم الاستغلال مثل الرسم على الدخل الإجمالي لفائض القيمة المباعة لعقار خارج إطار الاستغلال أو المهنة و منها ما هو ظرفي مثل الرسم العقاري و رسم التطهير
- مخطط العمل :**

يكلف عون أو فريق بمهام موزعة على السنة كما يلي :

- ✓ حساب الرسم العقاري و الرسم على التطهير من شهر جويلية إلى شهر سبتمبر من كل سنة .
- ✓ الإحصاء العيني للعقارات و النشاطات من شهر أكتوبر إلى شهر ديسمبر من كل سنة .
- ✓ مراقبة ملفات المواريث خلال السنة الأولى من كل سنة.

(4)- مصلحة التدخلات :

وهي أهم مصلحة في مفتشية الضرائب حيث تهل على التنسيق بين المصالح الأخرى بإمدادهم بالمعلومات اللازمة للخاضعين للضريبة و البحث عن كشف الحساب البنكي لهم في إطار تنفيذ البرنامج السنوي من قبل المديرية الفرعية للرقابة الجبائية تعمل المصلحة على البحث عن المادة الخاضعة للضريبة كما تقوم بالتدخل ميدانيا لجمع المعلومات عن الأشخاص الخاضعين للضريبة و مراقبة المخزونات و المقبوضات المحققة كما تقوم هذه المصلحة بتقييم رقم الأعمال لشخص ما كما تقوم بعملية الإحصاء التي تعيد بها تكوين وتشكيل المعلومات المتعلقة بالعقارات

المبنية و غير المبنية و النشاطات الصناعية و الحرفية .التجارية و غير التجارية كما أنها و هي في إطار الجرد و المعاينات تقوم بطلب من مصلحة جباية المؤسسات و المهن الحرة بإنجاز التدخلات العينية للقيام بما يلي :

✓ المراقبة المعقمة للملفات حتى تكون كاملة كإعادة فحص بعض العناصر الموجودة في ميزانية المؤسسات والعقارات.

✓ إعداد التقرير الجزافي خلال سنة معينة بواسطة المعاينات المنجزة في عين المكان.

برنامج العمل:

يتوزع على فترات السنة كما يلي :

✓ من شهرة جانفي إلى شهر أوت البحث عن المواد الخاضعة للضريبة في إطار تحقيق سنوي يحدد من طرف المدير الفرعي للمراقبة الجبائية كما يقوم بالجرد والمعاينة لحساب مصالح جبائية المؤسسات و المهن الحرة

✓ من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر: المعاينة الإحصائية الدورية للممتلكات العقارية المبنية و غير المبنية، النشاطات الصناعية والحرفية التجارية و غير التجارية و الشروط التي ضمنها تمارس هذه النشاطات.

المبحث الثاني : إجراءات الرقابة الجبائية المتبعة في المديرية.

يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى الخطوات المتبعة خلال سير عملية لرقابة الجبائية على المكلف بالضريبة والإجراءات الواجب إتباعها .

المطلب الأول :الإجراءات الأولية إشعار،تعريف بالمؤسسة.....

تقوم مفتشيات الضرائب بانتقاء و اختيار بعض ملفات المكلفين و ترسل هذه القائمة إلى المديرية الولائية للضرائب بعد تنقيحها ترسل إلى المديرية العامة للضرائب وهذه الأخيرة تقوم بإعداد برامج الرقابة للسنة المالية القادمة .
أولا : الإشعار بالرقابة :

بعد حصول المحققين على الأمر بالمهمة ممضاة من طرف المدير الفرعي للرقابة الجبائية وتكليفهم بالقضية، وبعد سحبهم للملف الجبائي للمكلف من المفتشية يقوم أعوان المحققون خلال المرحلة الأولى من عملية الرقابة بإشعار المكلف بالرقابة مع منحه مهلة 01ايام ابتداء من تاريخ استلامه الأشعار من اجل تحضير مختلف الدفاتر والوثائق الإجبارية والمتعلقة بسنوات التحقيق وبعد انتهاء الفترة القانونية للإشعار يتم تحرير بطاقة بداية التحقيق .

:الفرع الثاني :تعريف بالمؤسسة محل الرقابة

تم دراسة ملف جبائي لشخص معنوي (شركة)، لتكون الدراسة من الناحية الجبائية والمحاسبية.

الشكل القانوني :شخص معنوي .

ملف جبائي للسيد :xxx

النشاط الممارس :مقاوله أشغال عمومية وبناء كل هياكل الدولة .

سنة بداية النشاط :05/09/2013

العنوان :عين الدفلى

الأصول المملوكة : 2 شاحنات . كاز . سيارة نفعية.

الحسابات الجارية: حساب مفتوح لدى بنك الوطني الجزائري خميس مليانة

العمال :20 عامل مع المعدات

الموردون : مختلف الموردون

الزبائن:مديرية السكن بالإضافة إلى المعني يقوم بالإشغال الشركة الخاصة للترفيه العقارية .

المطلب الثاني : تحديد أنواع الضرائب والرسوم الخاصة بالمكلف بالضريبة .

بما أن النشاط أشغال عمومية وبناء والمكلف قد قام بانجاز بلاط فورم و عمليات ردم فهو يخضع للرسم على القيمة المضافة ، طبقا للمادة 2 و 23 قانون الرسم على رقم الأعمال كما تخضع للرسم على النشاط المهني، تطبيقا للمواد 217الى 219من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،فلمكلف خاضع للرسوم المماثلة،فالمكلف خاضع للرسم بنسبة 2% خلال أربع سنوات محل الرقابة .

حسب قانون المالية 2015 المادة 05 المعدلة للمادة 17 من قانون الضرائب المباشرة سنة 1995 وحسب المادة 06 من قانون المالية 2015 فان النظام المبسط ألغي وأصبح الدخل يخضع إلى سلم الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من نتيجة سنة 2014، كما تخضع هذه الشركة للضريبة على أرباح الشركات . LBS

المطلب الثالث :إجراءات عمليات التحقيق.

ابعد مرور مختلف المراحل القانونية التي تسبق البدء في عملية الرقابة ، بدءا من الأشعار بالرقابة ومراجعة ملفه الجبائي خلال المهلة الممنوحة له، والتي بعد انقضائها يتم الشروع في عملية الرقابة ، هذه الأخيرة تمر بعدة مراحل: .

أولاً: بداية الرقابة .

بعد إرسال الإشعار بالرقابة واستلامه من طرف المكلف بتاريخ 26/05/ 2021 ،وانقضاء المدة القانونية والمقدرة بعشرة (10) أيام، كان التدخل الميداني يوم 16 /06/ 2021 المحققان و رئيس فرقة التحقيقات، ومن خلال هذا التدخل تم تحرير محضر معاينة يتضمن كل الموجودات من تجهيزات ،مخزونات، وأصول سواء كانت عقارية أو منقولة، وامضي هذا المحضر من طرف المكلف بنفس اليوم وبعدها تم سحب الوثائق المحاسبية ،وتم إعداد بطاقة بداية أشغال.

ثانيا :الرقابة على المحاسبة .

دراسة محاسبة شركة :

من حيث الشكل :

وجود دفتر اليومية العامة مؤشر و مرقم من طرف محكمة خميس مليانة بتاريخ : 05/03/2014

. وجود دفتر الجرد مؤشر و مرقم من طرف محكمة خميس مليانة بتاريخ : 05/03/2014

. وجود دفتر الأجور مؤشر و مرقم من طرف محكمة خميس مليانة بتاريخ : 05/03/2014

. وجود فواتير البيع المصرح بها و المسجلة محاسبيا .

.. وجود اليوميات المساعدة للسنوات محل التحقيق

.. وجود فواتير الشراء والمصاريف المصرح بها و المسجلة محاسبيا

. وجود التصريحات الشهرية(50) بالسنوات محل التحقيق مودعة في الآجال القانونية

. وجود لميزانيات الجبائية للسنوات محل التحقيق ، مودعة في الآجال القانونية .

ثالثا:الإبلاغ الأولي.

بناء على إشعار بالرقابة رقم 93 المؤرخ في 26 /05/ 2021 ، و المستلم من طرف المعني بتاريخ : 26/05/2021، أجرت عليه الرقابة للشركة للسنوات 2017 2018 2019 2020 وذلك في مجال الرسمين على النشاط المهني و القيمة المضافة ، الضريبة على الدخل على رأس المال المنقول و الضريبة على أرباح

الشركات و بعد الاطلاع على ردكم الذي لم يتضمن أي إثباتات أو عناصر جديدة ، وعليه فان الفرقة قررت الإبقاء على جميع الأسس المقترحة في الإبلاغ الأولي.

رابعاً : الإبلاغ النهائي

بما انه لا يوجد رد مبرر على الإبلاغ الأولي بعد مرور الآجال القانونية (30) يوم ، فان الفرقة اعتمدت جميع الأسس المقترحة في الإبلاغ الأولي لكل الضرائب و الرسوم وذلك بعد دراسة المحاسبة من حيث الشكل و المضمون ، ويتضمن الإبلاغ النهائي كذلك ملخص الضرائب و الرسوم أي ما يسمى بالورد الجبائي.

1. نتائج الدراسة :

. تخفيض في رقم الأعمال لسنتي 2018 . 2019 مما نتج عنه حقوق الضريبية الواجبة والمتمثلة في :

أ. الرسم على القيمة المضافة TVA :

لسنتي 2019/2018 .

الجدول رقم (2).

السنة	2018	2019
رقم الأعمال المصرح به	31.937.735	31.956.773
رقم الأعمال المعتمد	35.371.609	52.323.935
الفرق	3.433.874	20.367.162

ب . الرسم على المشتريات :

المعني لا يحترم الإجراءات المتبعة في الاستفادة من شروط الخصم الخاصة بالرسم على مشتريات مما نتج عنه الرسم المدمجة لسنوات 2018 . 2019 . 2020 .

ج . الرسم على نشاط المهني TAP :

تخفيض و التهرب في رقم الأعمال الخاص بسنتي 2018 و 2019 نتج عنه إعادة دفع لرسم على النشاط المهني TAP ولهتين السنتين مع سنتي 2019 . 2020 .

الجدول رقم (3).

السنة	2017	2018	2019	2020
المصرح	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء
المعتمد	52.272.820	32.648.241	48.003.610	92.200.386
الفرق	52.272.820	32.648.241	48.003.610	92.200.386
TAP %	1.045.456	652.964	960.072	1.844.007
pénalité	261.364	163.241	240.018	461.001

IBS . الضريبة على أرباح الشركات

. تخفيض أو التهرب في رقم الأعمال نتج عنه تخفيض أو تهرب في الأرباح السنوية لسنتي 2018 و 2019.

الجدول رقم (4).

السنة	2018	2019
الربح المعلن	2.890.700	2.890.700
الخصم TAP	63006	373709
إعادة إدماج % 10	315034	1868546

هـ . الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

الجدول رقم (5).

السنة	2018	2019
تحسينات	252028	1494837
الضريبة	65527	388657
صافي الدخل الخاضع للضريبة	186501	1106180
IRG10%	18650	110618
pénalité	1865	16592

المبحث الثالث : إجراءات الرقابة الجبائية المتبعة في المديرية

يتم دراسة أثر الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحليل و تقييم أثر الأشكال المختلفة للرقابة الجبائية المستعملة، حيث يتم التركيز بالدرجة الأولى على كل من التحقيق في المحاسبة والتحقق المصوب وكذا التحقيق على مجمل الوضعية الجبائية باعتبار هذه التحقيقات الأكثر فعالية في اكتشاف محاولات الغش و التهرب الضريبيين.

المطلب 01: أثر التحقيق في العمليات المحاسبية لاكتشاف التهرب الضريبي .

يعد التحقيق في المحاسبة من أهم الطرق التي يتم استعمالها في مكافحة التهرب الضريبي حيث يتم الكشف عنه من خلال المراقبة المحاسبية في حيث الشكل والمضمون ثم تقوم الإدارة الجبائية بعد ذلك باتخاذ الإجراءات العملية التي من شأنها إعادة تشكيل رقم العمال من أجل التمكن من الوصول إلى المبالغ المتهرب من دفع الضريبة .

أولاً: على مستوى مصلحة المراقبة الجبائية

تختص مصلحة المراقبة الجبائية بالمهمة التي أسندت لها من طرف المديرية الولائية بتجميع المعلومات و الإحصائيات على المستوى الولائي وقد كانت النتائج المتحصل عليها من خلال التحقيق المحاسبي لهذه المصلحة كما في الجدول التالي

الجدول رقم (6) :نتائج التحقيق المحاسبي مصلحة المراقبة الجبائي:

السنوات	المعاينات	التحصيلات	باقي التحصيلات	نسبة التحصيل
2018	1986177547	212820213	1773357334	71.10
2019	2309878822	75030047	2234848775	3.24
2020	2022036632	189213326	1832823306	9.35
2021	1996497232	702184377	1294312855	35.17

المصدر : مديرية الضرائب عين الدفلى

ملاحظة: فيما يخص المعاينات فإنها تتعلق بباقي التحصيل عند بداية السنة +المعاينات لتلك السنة

المطلب 02: أثر التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

هذا التحقيق يتعلق بالذمة المالية للمكلف ومختلف ممتلكاته الشخصية ومظاهر ثروته ويتعدى ذلك ليشمل أفراد عائلته وهذا ما جعل هذا النوع من الرقابة جد صعب التطبيق و في وقتنا هذا و قد كانت نتائج التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية كما يلي :

الجدول رقم (7) : نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:

السنوات	المعاينات	التحصيلات	باقي التحصيلات
2018	1976152410	211525471	1764627839
2019	2281436105	72186793	2209249312
2020	1971063103	183400925	1787662178

المصدر: مديرية الضرائب عين الدفلى

المطلب 03: تقييم نظام الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

تم تقييم أثر التحقيقات الجبائية بتقييم و تحليل النتائج المتوصل إليها وهذا من خلال المبالغ و الغرامات المسترجعة في إطار الرقابة الجبائي.

جدول رقم (8) : تقييم نتائج التحقيقات من خلال التحصيلات الجبائي.

السنوات	المعاينات	التحصيلات	باقي التحصيلات	نسبة التحصيل
2018	10025137	1294741	8730396	12.91
2019	28442716	2843254	25599462	9.99
2020	50973529	5812437	45161092	11.40
2021	71454456	3457480	67996976	4.83

المصدر : مديرية الضرائب عين الدفلى

ومن خلال تقييم نظام الرقابة الجبائية ل 4 سنوات الخيرة نلاحظ أن نسبة التحصيل الجبائي لا تتعدى 91.12 بالمائة وهذا ما يدل على نقص التحصيل للمبالغ الكبيرة للضرائب المفروضة أي مبالغ التهرب كبيرة ويلجئون إلى الشكايات لتخفيضها وهذا يدفعنا إلى استخلاص النتائج التالية:

– نقص الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة وهذا ما يجعله يتهرب من دفع المستحقات الضريبية.

– يعبر التهرب الضريبي كنتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي

– الضغط الضريبي المرتفع يدفع المكلف بالضريبة إلى عدم تسديد المستحقات المرتفعة و هذا ما يدفع السلطات إلى إعادة النظر في السياسة الضريبية و تخفيض الضغط عالي المقدار الذي يجعل المؤسسات الوطنية أكثر تنافسية ولا تعاني من مشكل الضرائب.

– أثر جائحة كورونا ونقص الموارد المالية .

– آثار الاضطرابات السياسية في البلاد للسنوات الأخيرة مما نتج عنه غلق المؤسسات ونقص في التعاملات التجارية .

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن الرقابة الجبائية تعتبر من أهم الطرق المنتهجة في مكافحة التهرب الضريبي في لجزائر، باعتبارها من أهم الوسائل لمستخدمة لدى الإدارة الضريبية كمقابل للنظام التصريحي الذي منح للمكلف بالضريبية، بهدف التأكد من صحة ومصداقية تصريحاته واسترجاع مبالغ المتهرب منها في ظل مكافحة التهرب الضريبي، فان المديرية الولائية للضرائب وفروعها المختلفة تساهم مساهمة فعالة في لحد من هذه الظاهرة، وبالتالي زيادة الموارد المالية للخرينة العمومية .

وأثناء تزيصنا الذي كان في المديرية الولائية للضرائب، حيث قمنا بدراسة حالة للتحقيق في المحاسبة للشركة X، انطلاقا من المستندات المقدمة لنا من طرف مصلحة الضرائب تولنا إلى استنتاج أهم لطرق والإجراءات المتبعة من طرف المحققون في حالة حصولهم على أدلة تثبت إن المكلف قام بعمليات غير قانونية تدل على وجود تهرب ضريبي، وهي باختصار كما يلي :

– أول إجراء هو إخضاع المكلف لبرنامج التحقق في المحاسبة .

– إعلان المكلف بالتحقيق وذلك بإرسال إشعار بالتحقيق مع منحه مدة 10 أيام لتحضير الوثائق والدفاتر المحاسبية.

– بداية عملية التحقيق في عين المكان بعد اليوم الأول من انتهاء المدة المحددة .

– تبليغ المكلف بنتائج التحقيق الأولي، ومنحه فترة 40 يوما قصد تقديم ملاحظاته واعتراضاته لنتائج التحقيق .

– من مناقشة ردود المكلف تقوم مصلحة التحقيق بالرد على الملاحظات وتقديم مختلف الشروحات والتوضيحات ومن ثم فرض الضرائب والرسوم المستحقة وهي الضريبة على النشاط المهني، الرسم على لقيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي، لضريبة على أرباح الشركات .

خاتمة العامة

إن التهرب ظاهرة عالمية كانت ولزالت تثير لكثير من التحديات أمام النظم الضريبية للدول، لما لها من مؤثرات بالغة على الاقتصاد والوطن وتقف أمام الصلح السياسي والاقتصادي، وتعتبر احد مظاهر الفساد الاقتصادي، وقد أضحت إحدى معوقات الأداء لمتميز للسياسات الحكومية .

وقد أخذت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة منحرجا خطيرا كانت له آثار وخيمة على المالية العامة، وبالدرجة الأولى الموارد الذاتية، حيث أضحى هاجسا يهدد استقرار الدولة ويقلص من دورها في التدخل في الحياة الاقتصادية، نظرا للوضعية المزرية التي تعرفها البلاد في هذه السنوات اقتصاديا وماليا، خاصة بسبب الكوفيد الذي لعب دور في تدهور الاقتصاد، ضعف الإنتاج والادخار.....الخ.

ومكافحة هذه الظاهرة ليس بالأمر الهين والسهل بسبب طرق الاحتيال التي باءت في الكشف وصعوبة إحصائها، وأيضا تداخل هذه الظاهرة في شتى المجالات، ولمحاربة والتقليل منها لزم علينا تحليلها ومعرفة أسبابها الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالمكلف هكذا نستطيع معرفة بؤرة انتشاره.

لمحاربة ظاهرة التهرب الضريبي الذي يعتبر هاجس للدولة هناك وسيلة رديعة تقوم بالحد منها وهي ضرورة لأنها تقوم بجميع الفحوصات والتحقيقات هي الرقابة الجبائية المخصصة بالإدارة الجبائية ن حيث نجد هذه الأخيرة كما تقوم بالتحقيق والفحص حيال التهرب إلا أنها في المقابل تعمل على حماية المكلف من خلال إعطائه وقت للتبرير والرد عن أي إجراء اتخذ ضده .

تعتبر الرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي من نجع الوسائل لمحاربة التهرب الضريبي إلا أنها تبقى غير كافية، يرجع لنقص الوسائل المادية والبشرية.

ما يمكن استخلاصه إن هذه الظاهرة لا زالت تحتاج إلى تعميق المفاهيم حولها خصوصا ما تعلق منها بالأسس النظرية المصاحبة لها بدءا بإعادة هيكلة الأنظمة الضريبية الحالية والانتهاة بإعادة النظر في السياسات الجبائية مع مواكبة التطورات الحاصلة في هذا الميدان.

من خلال مسبق وبالإضافة إلي لدراسة التطبيقية يتبين لنا دور الرقابة الجبائية في اكتشاف الأخطاء المسجلة .

1. نتائج الدراسة :

ومن خلال دراستنا للموضوع وتعمقنا يف جوانبه توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي متمثلة أغلبها فيما يلي:

. يعاني النظام الضريبي من الغموض وعدم الاستقرار إضافة إلى ضعف كفاءة الإدارة الجبائية ورغم الإصلاحات التي تم إدخالها إلا أنه مازال بعيد كل البعد عن الطموحات والأهداف المسطرة والتي كان محورها الأساسي محاربة التهرب الضريبي.

. من الصعب قياس حجم ظاهرة التهرب الضريبي وذلك لطبيعته السرية من جهة، ومن جهة أخرى لتطور طرقه وتعدد أنواعه.

. تسهيل التواصل بين الإدارة والمكلف من خلال نشر المصالح والإدارات اللامركزية في جميع أنحاء الدولة .

. محاولة الدولة الاتجاه نحو الجباية العادية والاهتمام بها أكثر من أجل زيادة مردوديتها .

وفي الأخير نستخلص أنه من الصعب أن نجد حلاً يقضي على ظاهرة التهرب الضريبي بصورة نهائية، لكن بالإمكان التقليل منه بشكل كبير..

2. اختبار الفرضيات :

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى استخلاص بعض النتائج وهي :

. بالنسبة للفرضية الأولى : صحيح أن الرقابة الجبائية من أنجع الوسائل المجدية لمكافحة التهرب الضريبي، إلا أنه قد حقق نتائج نسبية غير نتائج المرجوة وهذا لكونه قاصر أمام العديد من النقائص بما فيها عدم استقرار النصوص التشريعية في هذا المجال بسبب التعديلات المفرطة ، وعدم توفر الوسائل البشرية والمادية التي تضمن السير الحسن لعملية التدقيق ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

. بالنسبة للفرضية الثانية :تعتمد الإدارة الجبائية على الوسائل والأدوات اللازمة للحد من التهرب الضريبي عن طريق مختلف التحقيقات الرقابية التي تتمثل في التحقيق في المحاسبة والتحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة ، ويجدر بنا القول أن هذه المناهج والتقنيات كانت ذو تأثير ايجابي بارز في كشف مواطن الإغفاءات التي قام بها المكلفين ، لكنها تبقى محدودة الفعالية وليست بالكافية لقياس حجم التهرب الضريبي نظرا للامتداد والتطور الذي تشهده هذه الظاهرة لذلك فهي غير صحيحة فهي تتنافى مع الفرضية الثانية .

. بالنسبة للفرضية الثالثة: صحيح أن محاربة التهرب الضريبي تتطلب تضامناً بين الإدارة الضريبية والإدارات العمومية الأخرى ، فقد تحققت ، وذلك بالتنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى لأنه يلعب دوراً فعالاً في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها ، وهذا من شأنه تعزيز استراتيجيات مكافحة التهرب الضريبي . وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

ثانياً: الاقتراحات والتوصيات :

. من خلال النتائج المتوصل إليها يتم اقتراح التوصيات التالية:

. محاولة نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

. تأكيد الحضور الدائم للإدارة الجبائية في الميدان عن طريق التدخلات المستمرة و عمليات الرقابة الجبائية.

- . ضرورة تعميم التعامل بالفواتير وذلك بوضع حلول مناسبة للحد من التزوير واستعمال الفواتير الوهمية .
- . تشجيع التنسيق بين مختلف الإدارات و الهيئات من أجل تبادل المعلومات خاصة الإدارات الحساسة و تعزيز مركزها و تدعيم مراكزها عبر القطر الوطني.
- . العمل على تبسيط النظام الضريبي من خلال الاكتفاء بدفع ضريبة واحدة تكون شاملة وعادلة وفي متناول الجميع وبعيدة عن كل التعقيدات التي تعطي فرصة أكثر للاتجاه نحو الغش ،وذلك لتعزيز الثقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة .
- . وفي الأخير نام لان تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار من قبل السلطات لمعنية ، خاصة وان الإصلاحات الجبائية في الوقت الحالي تولي أهمية كبيرة لزيادة التحصيل الجبائي بمحاولة الرفع من كفاءة الرقابة الجبائية .
- . تحسين أساليب التعامل مع المكلفين وذلك من خلال تدعيم الإدارات الجبائية بمكاتب العالقات العامة وتعزيز اللقاءات والملتقيات مع الجمعيات والاتحادات المهنية لكسب ثقة المكلفين بالضريبة.

ثالثا: أفاق الدراسة :

- . دور التحفيزات الجبائية في مكافحة التهرب و الغش الجبائي.
- . تفعيل دور التنسيق الدولي في مجال الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب و الغش الجبائي الدولي
- . آليات تطبيق نظام للمعلومات الجبائية ودوره في مكافحة التهرب الجبائي.
- . واقع النظام الجبائي الجزائري في مجال الرقابة وآثاره في الحد من التهرب الجبائي.
- . وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن تكون قد وفينا الموضوع حقه ،وان نكون قد أضفنا شيئا جديدا في هذا المجال ،فإن أصبنا فمن عند الله وعسانا أن ننال أجر الاجتهاد وان أخطانا فحسبنا أننا حاولنا .

المراجع :

1. الكتب :

- بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.
- محمد عتاب، مقومات النظام الجبائي الجزائري، الديوان للمطبوعات الجامعة، الجزائر 2004.
- عوادي مصطفى، لرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في نظام الضريبي الجزائري، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009،
- سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة لإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
- محمد قاسم القرويني، الإصلاح بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن 2001.
- حميدة بوزيد، جبائية مؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، ط2، 2007.
- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
- خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، ط2، 2005.
- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب لعشماوي، اقتصاديات الضرائب، (سياسات - نظم - قضايا معاصرة) الدار الجامعية، مصر، 2007.
- فوزي عطوي "المالية العامة نظم الضريبة وموازنة الدولة منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2003.
- حامد عبد المجيد جزار، سعيد عبد العزيز عثمان، محمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
- جامح احمد علم المالية (فن المالية العامة) الجزء 1، دار النشر العربية، طبعة 2، القاهرة 1975.
- سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، جامعة الإسكندرية، 1999.
- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- عطية حسين أفندي، الممارات غير الأخلاقية في الإدارة العامة مركز الدراسات وبحوث الدول النامية قضايا التنمية، جامعة القاهرة مصر 1999.
- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار المشرق للنشر و البلد 1994.
- يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، أحمد عبد الله، المالية العامة، دار النشر، مصر، 1995.

2. المذكرات :

- براق عيسى، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش والتهرب الضريبي، رسالة ماجي ستر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001،،

كحلة عبد الغني، تفعيل الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجي ستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012.

- بن داني محمد ابن الحاج جلول. دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2020.2019

. حمداوي أمنة، دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي فرع علوم التسيير، جامعة عربي بن مهدي أم البواقي، (2018.2017)

. بشرى عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999 / 2009، مذكرة ماجي ستر تخصص مالية بنوك. جامعة تلمسان 2011/2010.

- ياقوت أوهب بن سالم، الغش الضريبي، مذكرة ماجستير في قانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2003.2002.

- جلال مزروقة، مساهمة فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة 2019/2018،

. قندوز صيرينة، دورا لرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، دراسة حالة لولاية البويرة، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2016.

. دريدي ألعروسي، عويطي عثمان، دورا لرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي، دراسة حالة لولاية الوادي، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2017،.

. يحيايوي نصيرة، التهرب الضريبي. حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1998.

. ولهيب وعلام "اثر مرد ودية المراجعة الجبائية في نافحة التهرب الجبائي حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

. غزة مبروك،فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد في التهرب الضريبي "مذكرة ماستيرفي علوم التسيير فحص محاسبي،جامعة محمد خيضرسكرة، 2016،.

. محمد بلول،التهرب الضريبي واليات مكافحته، مذكرة ماستيرفي الحقوق تخصص قانون أعمال،جامعة حمه لخضر الوادي، 2017.

. خليفي عليلة،عبادة كميلية ،واقع التهرب والغش الضريبي في الجزائر وطرق مكافحته،مذكرة تخرج ليسانس،فرع مالية، جامعة الجزائر،2005

. بن عبد السلام بن يوسف شعباني ، الغش الضريبي واليات مكافحته ،مذكرة تخرج تقني سامي ، محاسبة وتسيير ،المعهد الوطني خميس مليانة ،2018.

. عتاب تواتية ،الرقابة الجبائية كأداة في محاربة التهرب والغش الضريبي ،مذكرة ماستر ، تدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير،تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير،مستغانم،2017. 2018.

. عائشة بن دادة،منى بوغاشة،دور التحقيق المحاسبي المصوب في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر ،مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر،مالية مؤسسة،ميلة،2020.

. سهام كردودي،المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية مذكرة ماجستير جامعة بسكرة الجزائر 2008

. بولخوخ عيسى،الرقابة الجبائية كأداة لمكافحة التهرب والغش الضريبي،رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة،2004.

. دحمان يزينة،الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مقدمة شهادة ليسانس،اقتصاد وتسيير مؤسسة جامعة البويرة ، 2012

. غضبان مريم،دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي،نيل شهادة ماستر مالية ومحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق،البويرة،2015،

. احمد عباس محرزوي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر ، 2005،.

. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2001/2002.

. د .محمد خير العكام ،المالية العامة1(الإيرادات والنفقات)، منشورات الجامعة الافتراضية السورية الجمهورية العربية السورية 2018.

3. المواد:

. لمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة.

4 . المجالات:

. خضراوي الهادي .الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي مجلة الدراسات القانونية والسياسية . العدد2جوان جامعة عمار تليجي بالأغواط 2015.

الملاحق

رقم التعريف الجبائي:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

رقم المادة:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية

مفتشية الضرائب ل.....

رمز مفتشية

محضر معاينة

(1)

المواد 152 و 224-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
الواد 59 و 73 من قانون المالية لسنة 2002

..... في اليوم من عام
..... وعلى الساعة (2) نحن الممضين أسفله (3) :

.....
.....
..... الحالفين اليمين و الحاملين لبطاقات انتدابنا، تقدمنا عند (4) :
.....
..... الممثل من طرف (5) :
.....

للقيام بمعاينة ميدانية.

قد عاينا مايلي :

..... وعند نهاية تدخلنا، قمنا بنقل هذا المحضر في اليوم و الشهر المذكورين أعلاه و دعونا السيد :
..... لإمضائه معنا و الذي قبل - رفض - (6) و صرح بمايلي :

..... و بطلب منه، سلمناه نسخة من هذا المحضر مقابل وصل استلام.

إمضاء الأصوان،



إمضاء العني،

- (1) موضوع المعاينة المادية؛
(2) تكتب السنة و الشهر و اليوم و الساعة بالحروف كاملة؛
(3) اسم و لقب و رتبة العوان؛
(4) الاسم و اللقب أو العوان الإجتماعي و عنوان الكلف بالضريبة؛
(5) اسم و لقب و صفة المثل؛
(6) أشطب العبارة غير الملائمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

CDI AIN DEFLA

Référence N° /CDI/SPCR/SC/2021

Lettre avec
A.R
N° 000 212

A
LE GERANT DE LA
ETB/TCE+PROMOTION
RUE AMMARI AHMED KHEMIS MILIANA

AIN DEFLA

Le 26 mai 21

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre ETABLISSEMENT le 16/05/2021 à 10^h H, à l'effet de vérifier au titre des exercices 2017, 2018, 2019, 2020 l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés : TAP-TVA-IBS-IRG et toute impôts et taxes dont vous êtes redevable.

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade
م. الزواوي

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

(1) A cocher en cas de contrôle inopiné.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :

- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il ya transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

Important !

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr le chef de centre des impôts de Ain Defla

Tél n° 027.50.54.07

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur ,Tél n°

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
CENTRE DES IMPOTS AIN DEFLA

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

CDI/SPCR/SC/2021

Lettre avec
A.R.

N° 000299

MR.

ETB TCE
RUE AMMARI AHMED KHEMIS MILIANA

AIN DEFLA

Le

31 oct. 21

**Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité**

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° 93 du 26 mai 21, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2017, 2018, 2019, 2020, rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : TAP-TVA-IRG-IBS ET TOUTES IMPOTS ET TAXES DONT VOUS ETE REDEVABLE

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis de sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte 07 feuillets y compris celui-ci.

Veuillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

مفتش مركزي للضرائب
مفتش وحدة المراقبة للمحاسبين

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

مفتش وحدة المراقبة للمحاسبين
مفتش قسوم الضرائب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

CENTRE DES IMPOTS DE AIN DEFLA

وزارة المالية

ال مديرية العامة للضرائب

Référence N°:

CDI/SPCR/SC/2022

MR: LE GERANT DE LA

ETB/TCE

RUE AMMARI AHMED KHEMIS MILIANA

Lettre avec
A.R.

N° 000340

AIN DEFLA

Le 23/01/2022

Notification de redressement définitive
Suite à la vérification de comptabilité
(Absence de réponse)

Madame, Monsieur, LE GERANT DE LA SARL

Nous avons constaté que vous n'avez pas répondu à la proposition de notification de redressement N° /21 du 08/12/21 à l'issue de l'expiration du délai réglementaire.

Je vous informe que les rectifications qui vous ont été proposées sont tacitement reconduites conformément à l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

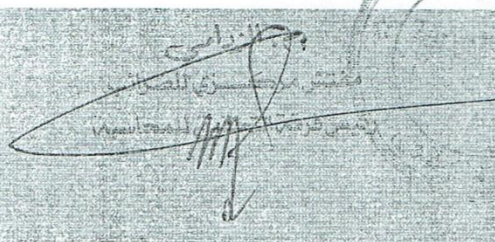
Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte 06 feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade


Nom, Prénom et Grade
des vérificateurs